

فهرس أصول الفقه

المسألة	جزء / صفحة
حكم قول الصحابي إذا لم يخالف ولم ينتشر	٩٨/٢
حكم قول التابعي إذا لم ينتشر...	١٠٠/٢
النكرة في سياق الإثبات لا تعم	١٩٣/٢
شرع من قبلنا شرع لنا	٢٥٧/٢
وجوب العمل بخبر الواحد	٤١٩ /٢
فرض العين وفرض الكفاية	٥٦٧ /٢
النسخ	١٠٢ ،٩٩/٣
قبول خبر الواحد	٢٨٧ ،٩٩/٣
مخاطبة الكافر بفروع الشريعة	٥٢٠ ،١٣٧/٣
هل تأويل الصحابي للحديث أولى ممن يأتي بعده؟	٥٣٣ /٣
مخالفة الراوي لما رواه	٥٣٤ /٣
حجية الإجماع	٦١٣ /٣
قبول خبر الواحد	٣٦/٤
لا اجتهاد مع النص	٤٢٧/٤
القياس عند عدم السنن	٦١٥/٤
الضعيف مقدم على القياس عند الشافعية والحنابلة	١٢٧/٥
نسخ العبادة قبل العمل بها	٢٥٣ -٢٥٢/٥
الفتوى من طريق الفحوى	٢٨٩/٥

- ٤٠٩/٥ اتباع شرع من قبلنا
- ٢٨٤ /٦ الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب
- ٤٧٥ /٦ الأخذ بالشدة لمن جازت له الرخصة
- ٨١/٨ التخصيص والنسخ
- ٤٣٣ /٨ دل فعل الصحابة مع عدم الإنكار على أنه إجماع
- ٤٤٣ /٨ إذا اجتمع الدليل مع النص قضي بالنص عليه
- ٤٤ /٨ تخصيص العموم بناء على أصل متقرر
- ٤٥،٤٣/٨ الصواب والخطأ عند الاجتهاد
- ٤٥ /٨ المتأول الذي لم يتعد في التأويل ليس بمخطئ
- ٤٥ /٨ السكوت على فعل أمر كالقول بإجازته
- ١٩ /٨ كل عذر طرأ على العبادة يستوي فيه الشارع وغيره
- ٨١ /٨ تخصيص المعين بحكم الفرد وليس من النسخ
- ٢٧ /٢٤ مسألة: تكليف ما لا يطاق/ كون المكلف به مقدورًا
- ٥٦ /٢٤ التواتر في نقل القرآن الكريم
- ١٧٢/٩ الأخذ بالقياس مع وجود السنن الثابتة في ذلك
- ٢٠٠/٩ هل للفرائض رواتب مسنونة
- ٣٤٣/٩ الجمهور حجة على من خالفهم
- ٥٨٤/٩ النهي عن المباح
- ٧٥/١١ القياس على السنن المعروفة
- ٤٤٢/١١ إذا اجتمع الإباحة والتحريم عُمل بالتأني؛ لأنه
- مقتضى الاحتياط

- لا يجوز لمن لزمه فرض أن يخرج منه بالظن ٢٨٨/١٢
- نسخ الحكم قبل العمل به ٦٠/١٨
- نسخ الأحكام ترك العمل بها ٣١١/١٨
- الصواب والخطأ عند الاجتهاد ٦٥٢/١٨
- حكم الاجتهاد ٦٥١/١٨
- الأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم الدليل على ٦٠، ٥٩، ٥٨ / ١٤ الحظر
- الخبر لا ينسخ ٢٢٩/١٤
- الأمر والنهي يدخله النسخ ٢٢٩/١٤
- الرخصة نسخت الشدة ٢٢٩/١٤
- الخبر إذا قارن الأمر يجوز فيه النسخ ٢٢٩/١٤
- تصويب المجتهدين ٢٤٤، ٢٤٣ / ٢١
- نسخ السنة بالقرآن ٣٢٥ - ٣٢٤ / ٢١
- الإباحة بعد التحريم ٣٧١ / ٢١
- هل مفهوم الخطاب يجرى مجرى الخطاب ٥٠٠/٢١
- حجية خبر الواحد ٥٣٢ / ٣٢
- الحجة إنما هي في سنة رسول الله ﷺ ٤٩٦ / ٢٨
- القياس على أصل قد نسخ ١٤٣/١٥
- تفسير الصحابي إذا كان خلاف ظاهر اللفظ، ليس ٢٠٦ / ١٩ بحجة..
- تخصيص العموم بمذهب الراوي ٢٠٦/١٩

شرع من قبلنا هل هو شرع لنا؟

حجبة إجماع أهل المدينة

سد الذريعة

حجبة خبر الواحد

٦٤١، ٥١٣/١٩

٦٣٧/١٩

١٦/١٠

٢٢١/١٠

- إذا اختلف الصحابة لم يكن بعضهم أولى من بعض ٦٤٤/١٠
فيرجع إلى دليل آخر
- ضرورة الرجوع إلى النص وترك الاجتهاد أو: لا ٦٤٥/١٠
نص مع اجتهاد
- المفسر يقضي على المجمل ٤١٠/٣٠
- حجية إجماع أهل المدينة ٤١٢/٣٠
- العمل بالقياس الصحيح ٧١/٣٣
- حكم الاجتهاد ٩١/٣٣
- الأصول كلها يجب القياس عليها إذا صحت العلة
- إجماع صحابة الحرمين حجة إذا لم يخالف ١٠٦/٣٣
- إذا أجمع أهل عصر على قول حتى ينقرض، ولم ١٠٦/٣٣
يتقدم فيه خلاف فهو إجماع
- إذا خالف ابن عباس رضي الله عنهما أهل المدينة ١٠٦/٣٣
لم ينعقد لهم إجماع
- الاجتهاد استفراغ وسع الحاكم العالم في طلب ١٣٤/٣٣
حكم الحادثة
- النهي على التحريم ١٦٢/٣٣
- الأمر للوجوب ١٦٢، ١٦٤/٣٣
- قياس الأصول بعضها على بعض لا يجوز ٦٢٣/١٦
- هل الاسم عين المسمى؟ ١١٧-١١٩/٢٥
- مخالفة الصحابي لما رواه عن رسول الله ﷺ ٣١٤/٢٥

- الاختلاف في الصحابي لا يضر ١٢٨/٢٧
- لا يترك اليقين للمظنون ٢٠٠/٢٧
- لا يصار إلى النسخ إلا مع إمكان عدم الجمع بين الأحاديث ٢٠٠/٢٧
- الاختلاف لا يوجب حكمًا، وإنما يوجب النظر، ٤٦٠/٢٧
- وأن الإجماع هو الذي يوجب الحكم والعمل
- حجية خير الواحد والعمل به ٤٦١/٢٧
- الإباحة إذا وقعت بعد الحظر ٦٥٥/٢٦

فهرس الإجماع

جزء / صفحة

المسألة

- نسبه ﷺ حتى عدنان ١٧/٢
- ولد ﷺ يوم الاثنين ٢٢/٢
- أقام ﷺ بالمدينة عشرًا ٢٢/٢
- أجمعت الأمة على صحة البخاري ومسلم ٢٧/٢
- ولد البخاري بعد صلاة الجمعة ١٣ شوال سنة ١٩٤ ٤٦/٢
- وتوفي ليلة السبت ليلة الفطر سنة ٢٥٦
- لا خلاف في عدم جواز الرواية بالمعنى إذا لم يكن خبيرًا ١٠٠/٢
- بالألفاظ
- تسمية عمر: الفاروق ١٣٦/٢
- جلالة وعدالة وحفظ وورع وإتقان يحيى بن سعيد ١٤٦/٢
- الأنصاري
- المجنون والنائم إذا تلفظ بصريح الطلاق لا يلزمهما ١٨٤/٢
- الليث بن سعد مجمع على إمامته وعلمه وحفظه وإتقانه ٢٣٨/٢
- خديجة أول من آمن من النساء باتفاق ٢٥٨/٢
- بسم الله الرحمن الرحيم ثبتت في سواد المصحف بإجماع ٢٦٨/٢
- الصحابة
- أبو سلمة بن عبد الرحمن متفق على إمامته وجلالته وثقته ٣٠٨/٢
- سعيد بن جبير مجمع على جلالته وثقته وعلو مرتبته ٣٤٣/٢
- هذا الحديث ليس لأبي سفيان في ((الصحيحين)) وهذه ٣٧١/٢
- الكتب الثلاثة سواه ولم يروه عنه إلا ابن عباس

- وجوب العمل بخبر الواحد ٤١٩ / ٢
- عمر بن عبد العزيز مجمع على جلالته وزهده وعلمه ٤٣٧ / ٢
- إطلاق اسم الإيمان على الأعمال متفق عليه عند أهل الحق ٤٥٠ / ٢
- ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾ أي: صلاتكم ٤٥١
- المؤمن الذي يحكم بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار ٤٥٣ / ٢
- لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشكوك ونطق مع ذلك بالشهادتين
- أبو هريرة أكثر الصحابة رواية بإجماع ٤٦٣ / ٢
- أبو صالح ذكوان اتفقوا على توثيقه ٤٦٥ / ٢
- عبد الله بن دينار هو ثقة باتفاق ٤٦٥ / ٢
- عبد الملك بن عمرو بن قيس اتفق الناس على ثقته ٤٦٦ / ٢
- وجلالته
- يحيى بن سعيد القطان الإجماع قائم على جلالته، وإمامته ٥٠٩ / ٢
- وعظم علمه
- أبو الزناد عبد الله بن ذكوان مجمع على جلالته وثقته ٥١٥ / ٢
- إسماعيل ابن علية مجمع على جلالته وثقته ٥١٨ / ٢
- أيوب السختياني مجمع على جلالته وإمامته وثقته ٥٢٤ / ٢
- هشام بن عبد الملك الطيالسي مجمع على ثقته وحفظه ٥٣٤ / ٢
- عبد الله بن مسلمة القعنبي ثقته وعدله وجلالته مجمع عليها ٥٦٢ / ٢
- سليمان بن حرب إمامته وعدله وثقته مجمع عليها ٥٧٧ / ٢

- ٦٠٣/٢ سالم بن عبد الله بن عمر متفق على جلالته
- ٦١٩ سعيد بن المسيب مجمع على جلالته وإمامته
- ٦٤٧ لا يقطع لأحد على التعيين بالجنة إلا من ثبت فيه نص..
- إجماع أهل السنة
- ٦٤٨/٢ تكفير المنافقين إجماع
- ٦٦٢/٢ زيد بن أسلم جلالته مجمع عليها
- ١٣٨/٣ عدم وجوب قيام الليل في حق الأمة
- ١٣٨/٣ عدم وجوب صوم عاشوراء
- ٢٦٢/٣ مسح الرجلين غير كافٍ - في الوضوء - ولا يجب مع
- الغسل المسح
- ٣٠١/٣ جواز اتخاذ خاتم الفضة
- ٣٠١/٣ تحريم خاتم الذهب
- ٣٦٣/٣ حرمة الحسد
- ٣٨٤/٣ استحباب الضم للطفل والقادم من السفر
- ٤٥٨/٣ وجوب تعريف اللقطة سنة
- ٥٠١/٣ أن أولاد المؤمنين في الجنة
- ٥٣١/٣ تحريم قطع شجر الحرم فيما لا يستنبته الآدميون
- ٥٣٢/٣ نقل العلم وإشاعة السنن والأحكام
- ٦٧١/٣ وجوب الوضوء من المذي
- ٦٧٧/٣ لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا السراويل
- ٢٥٨/٤ إلحاق البول بالغائط في نقض الوضوء وكذا الريح
- ٢٦٠/٤ زوال العقل ينقض الوضوء

٢٦٢/٤	إعادة الصلاة من الضحك
٢٧٠/٤	الضراط حدث
٢٧١/٤	نقض المذي للوضوء
٢٧٥/٤	الغسل من مجاوزة الختان
٢٧٩/٤	جواز الاستعانة على الوضوء
٢٩١/٤	جواز قراءة القرآن للمحدث الحدث الأصغر
٣١٩/٤	جواز وضوء الرجل والمرأة من فضل ماء الرجل
٣٤٧/٤	ماء الوضوء والغسل غير مقدر
٣٦٧/٤	عدم الوضوء مما مست النار
٣٧٧/٤	النوم اليسير لا ينقض الوضوء
٣٧٨/٤	ينقض الوضوء بالاضطجاع
٣٩٤/٤	حرمة النيمة
٤٠٣/٤	نجاسة بول الآدمي
٤٣١/٤	نجاسة الدم
٤٣٥/٤	المستحاضة تصلي أبدًا إلا في الزمن المحكوم بأنه حيض
٤٣٥/٤	ترك الحائض الصلاة
٤٥٧/٤	من وجب عليه قتل واستسقى الماء لا يمنع منه
٥١٤/٤	طهارة البزاق والمخاط
٥٢٤/٤	غسل الدم من الجسد
٥٢٩/٤	استحباب السواك وسنيته
٥٤٧/٤	مشروعية غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء

٥٨٨/٤

غسل الجنابة ليس على الفور وإنما يضيق عند القيام إلى الصلاة

٨/٤ (حاشية)،

أنه لا يجب الوضوء إلا على المحدث

٩/٤

٢٠/٤

أن الطهارة واجب وشرط للصلاة

٢٠/٤

أن الوضوء فرض للفرض والنفل سواء

٢٣/٤

تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب لغير فاقد الطهورين

٤١/٤

لا يشترط السماع والشم في الخارج من الدبر لنقض الوضوء

٤٤/٤

العلماء متفقون أن اليقين لا يزال بالشك

٤٦/٤

إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث

٦٦/٤

جمع التأخير بمزدلفة

٧٥/٤

الواجب في الوضوء مرة

٧٦/٤

البدء بالميا من في الطهارة سنة

٨٥/٤

من اغتسل من الجنابة ولم يتوضأ وصلى فصلاته تامة

٩٣/٤

استحباب الاستعاذة عند دخول الخلاء

١٣٢/٤

جواز الاستنجاء بالماء

١٥٥/٤

لا يتعين الحجر للاستنجاء

١٧٨/٤

سنة التثليث في غسل الكفين

٢٩٨ ، ١٧٩ /٤

سنة غسل الوجه ثلاثاً

- ١٨٢/٤ سنية غسل اليدين ثلاثاً
- ١٩٣/٤ عدم وجوب الاستنثار
- ٢٠٦/٤ عدم المسح على الخفين إذا تخرقا حتى بدت القدمان أو أكثرهما
- ٢٢٦/٤ لا يجب الوضوء قبل دخول الوقت
- ٢٢٠/٤ غسل الزوجة زوجها
- ٢٤٩/٤ وجوب نفقة البهائم المملوكة على صاحبها
- ٢٥٥ ، ٢٢٣/٤ جواز الاصطياد بالكلب المعلم
- ٦٠٧/٤ الأمر بتعديل الصفوف
- ٦٣٨ /٤ وجوب ستر العورة
- ٦٤٠/٤ النساء إذا احتلمن ورأين المني يغتسلن
- ٦٤٠/٤ الرجل إذا احتلم ولم ير بللاً لا يغتسل
- ٦٦٠/٤ وجوب الغسل من غياب الحشفة في الفرج
- ٤٧/٦ المبادرة بالمغرب أفضل والاشتغال بغيرها ذريعة
- ٨٠/٦ (حاشية) أن العمل القليل لا يبطل الصلاة
- ٧٩/٦ (حاشية) صحة صلاة من حمل آدمياً
- ٩٦/٦ عدم تقديم الصلاة
- ١٦٠/٦ وقت الظهر الزوال (ابن المنذر)
- ١٦٧/٦ لا يجوز الجمع بين العصر والمغرب
- ٢٠٧/٦ صلاة العصر متقدمة أفضل من صلاتها متأخرة
- ٢١٩/٦ المبادرة لصلاة المغرب

- ٢٣٠/٦ لا يدخل وقت العشاء إلا بعد مغيب الشفق بالإجماع
- ١١٢/٦ وإجماع أن الحقوق إذا وجدت لا يسقطها إلا الأداء
- ١١٣/٦ العلة إذا أنيط بها الحكم إذا وجدت لزم الحكم
- ٢٥٣/٦ وقت صلاة الصبح انصداع الفجر
- ٢٦٠/٦ قام الإجماع على كراهة صلاة لا سبب لها في أوقات النهي
- ٢٨٣/٦ مشروعية صلاة الجماعة في الفائتة وهو إجماع
- ٢٨٣/٦ مشروعية الجماعة في الفائتة
- ٣٥٦/٦ الصيام واجب من أول الفجر (صيام)
- ٣٥٧/٦ شرط الأذان الوقت وهو إجماع في غير الصبح
- ٤١٨/٦ المؤمن لا يقتل بترك الجمعة إجماعاً
- ٤٦٦/٦ إذا دخل المسجد وعليه صلاة الظهر، فأقيمت العصر أن لا يقطع صلاته ويكملها
- ٦٢١/٦ من ترك سائر التكبير غير تكبيرة الإحرام أن صلاته جائزة
- ٦٢٥/٦ ورفع اليدين عند الإحرام مشروع بالإجماع
- ٢٣/٧ تفدية الشارع بالآباء والأمهات
- ٣٦/٧ يكره رفع البصر إلى السماء
- ٥٧/٧ وجوب القراءة في الركعتين الأوليين
- ٧٨/٧ الجهر بالمغرب
- ٨١/٧ نزول الأعراف والأنعام بمكة
- ٩٢/٧ أطول الصلاة قراءة صلاة الفجر
- ١٤٥/٧ من ترك تكبير الركوع والسجود فصلاته تامة

١٥٢/٧	التجافي في الركوع والسجود
٢١٩/٧	السجود على الجبهة فريضة
٢٢١/٧	أعضاء السجود سبعة
٢٢٨/٧	من سجد على جبهته دون أنفه فقد أدى فرضه
٢٣٤/٧	جواز السجود على الركبتين مستورتين
٣٧٦/٧	وجوب الجمعة
٣٩٢/٧	تارك الغسل غير حرج (يوم الجمعة)
٣٩٢/٧	تارك الطيب غير حرج (يوم الجمعة)
٣٩٢/٧	تارك الاستنان غير حرج (يوم الجمعة)
٣٩٨/٧	التضحية بالإبل أفضل من البقر في الهدايا
٤٠٣/٧	مطلوبية الأدهان ليوم الجمعة
٤١٧/٧	لباس الحرير للنساء جائز
٤٣٣/٧	وجوب الجمعة على أهل المدن
٤٥١/٧	عدم صحة صلاة الجمعة للمنفرد
٤٥٩/٧	لا الجمعة على النساء والصبيان
٤٧٨/٧	وقت الجمعة بعد زوال الشمس
٥٣١/٧	الخطبة على المنبر
٥٣٣/٧	الخطبة من شرط الجمعة
٥٤١/٧	إقبال القوم بوجوههم للإمام أثناء الخطبة
٥٩٢/٧	رفع اليدين في الدعاء في الخطبة
٥٩٦/٧	التأمين خلف الخطيب إذا دعا في خطبته المرة بعد المرة
٦٤٧/٧	القائلة بعد الجمعة

- غزوة ذات الرقاع كانت قبل خيبر ١٣ / ٨
- في قوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ أن خلفاءه ١٩ / ٨
- يقومون مقامه في ذلك
- المطلوب لا يصلي إلا راکبًا ٤١ / ٨
- العيد لا يصلي قبل طلوع الشمس ١٠٨ / ٨
- جواز الخروج إلى الاستسقاء ٢١٨ / ٨
- الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء ٢٦٣ / ٨
- صلاة الاستسقاء ركعتان لا زيادة عليها ٢٤١ / ٨
- لا يؤذن ولا يقام لصلاة الكسوف ٣٢١ / ٨
- يسير العمل في الصلاة لا يفسدها ٣٤٧ / ٨
- قصر القيام الثاني من الركوع الأول في صلاة الكسوف ٣٦٧ / ٨
- القيام والركوع الثاني من الثانية أقصر من الأول منها ٣٦٧ / ٨
- إسلام أبي هريرة كان بعد الهجرة ٣٨١ / ٨
- العلماء مجمعون على اختلاف بينهم أنه لا يزداد على ٣٩٢ / ٨
- خمس عشرة سجدة
- التالي إذا سجد في تلاوته أن المستمع يسجد لسجوده ٤٠٨ / ٨
- العلماء مجمعون على أنه إذا أجمع المكث أتم وإذا أقام ٤٣٥ / ٨
- اليوم وغدا قصر الصلاة
- القصر بمنى وعرفة حكم الحاج الآفاقي ٤٤٠ / ٨
- المسافر لا يقصر الصلاة حتى يبرز عن بيوت القرية التي ٤٧٥ / ٨
- يخرج منها
- الفجر والمغرب لا يقصران ٤٧٨ / ٨

- ٤٧٨ / ٨ لا يجوز أن يزاد في الصلاة في الحضر
- ٤٨٦ / ٨ صلاة المغرب لا تقصر
- ٤٩٩ / ٨ لا يصلى الفرض على الدابة من غير عذر
- ٥٠١ / ٨ التنقل على البعير والبغل والحمار
- ٥٠١ / ٨ عدم جواز التنفل على الدابة بالحضر
- ٥١٥ / ٨ الجمع بين الظهر والعصر بعرفة وأنه سنة
- ٥١٥ / ٨ الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وأنه سنة
- ٥١١ / ٨ أصحاب النبي كان يسافرون ويتطوعون قبل الفريضة
وبعدها
- ٥٢٢ / ٨ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس فإنه يؤخر الظهر إلى
العصر
- ٥٣٣ / ٨ فرض من لا يطيق القيام أن يصلى الفريضة جالساً ثم
مضطجعاً
- ٩١ / ٨ صلاة العيد قبل الخطبة
- ٣٣٧ / ٨ عذاب القبر حق
- ٣٣٦ / ٨ كان على نية الرحيل وإن أقام طويلاً يقصر
- ٤٤٧ / ٨ المسافر إذا ائتم بمقيم في جزء من صلاته يلزمه الإتمام
- ٤٦٨ / ٨ المرأة يلزمها حجة الإسلام
- ٤٦٨ / ٨ ليس للمرأة أن تخرج في غير الحج والعمرة إلا مع ذي
محرم إلا لهجرة من دار الحرب
- ٥٢٣ / ٨ لا يجوز الجمع بين العصر والمغرب ولا العشاء والفجر
- ١٨ / ٨ صلاة الخوف مشروعة اليوم لما كانت

- ٤٨٧ / ٨ القصر في السفر المباح غير الحج والجهاد
- / ٨ يجرى الجذع من الضأن في الأضحية
- ١٣٢ / ٨ الإمام لا تلزمه خطبة أخرى للنساء
- ١٥٢ / ٨ العيد لا تصلى إلا قبل الزوال
- / ٨ إجماع الصحابة على وجوب الوتر
- ٨٠ / ٨ لا يجوز الجذع من المعز
- ٢٣ / ٢٠ من شروط الإمامة الكبرى أن يكون المتولي قرشيًا
- ٢٥٠ / ٢٠ قام الإجماع من أهل السنة والجماعة على أن الصديق أفضل الصحابة ثم عمر
- ٣٤ / ٢٤ الأخذ بما صح من أوجه القراءات السبعة
- ٦١ / ٢٤ من جحد حرفًا مجمعًا عليه من القرآن كفر، تجري عليه أحكام المرتدين
- ١٨٧ / ٢٤ من صبر ولم يقتحم محرماً، لا أثم عليه في ترك الزواج
- ٢٠١ / ٢٤ النهي عن الاختصاص
- ٢١٧ - ٢١٦ / ٢٤ يجوز للآباء تزويج الصغار من بناتهم وإن كن في المهد
- ٢٣٣ / ٢٤ رد شهادة الفاسق
- ٢٥٧ / ٢٤ يحرم رضاعة الكبير
- ٢٧٣ / ٢٤ الحرية يجوز لها أن تنكح العبد
- ٢٧٤ / ٢٤ الأمة إذا أعتقت تحت العبد كانت زوجاً له أن لها الخيار في البقاء معه أو مفارقه
- ٢٧٥ / ٢٤ لا يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة
- ٢٨٤ / ٢٤ الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة

- حرمة الرضاع بين الرضيع والمرضعة، وانتشار الحرمة بين
المرضعة وأولاد الرضيع وبين الرضيع وأولاد المرضعة
الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو ماتت قبل الدخول فله
أن يتزوج ابنتها ٢٨٨/٢٤
- لا يجوز الجمع بين المرأة وأختها وإن علّت، ولا بين
المرأة وخالتها وإن علّت، ولا يجوز نكاح المرأة على ابنة
أخيها، ولا على بنت أختها وإن سفلت ٢٨٧، ٣٣١/٢٤
- كل ما نهى عن ملكه أو ملك على غير وجهه وسنته أنه لا
يجوز أن يكون مهرًا ٣٤٠/٢٤
- النكاح على المهر الفاسد إذا فات بالدخول فلا يفسخ
بفساد صداقه ويكون فيه مهر المثل ٣٤١/٢٤
- نكاح الشغار مكروه ٣٤٣/٢٤
- لا ينعقد نكاح بلفظ هبة، ولا تنعقد هبة بلفظ نكاح
الهبة لا تتضمن العوض ٣٤٨/٢٤
- نكاح المتعة ٣٥٥/٢٤ -
- ٣٦٥، ٣٦٦ -
- ٣٦٨
- إذا تزوج الرجل المرأة وهو ينوي طلاقها بعد أجل
الرجل لو زنا بالمرأة لا يحرم عليه تزويجها ٣٦٥ - ٣٣٦/٢٤
- للأب تزويج ابنته الصغيرة التي لا يوطأ مثلها ٣٨٣/٢٤
- السلطان ولي من لا ولي له ٤٠٨/٢٤
- للسلطان أن يزوج المرأة إذا أرادت النكاح ودعت إلى كفؤ ٤١٢/٢٤
- ٤١٤/٢٤

وامتنع الولي

لا يجوز لأحد أن يطأ فرجاً وهب له دون رقبته ٤٧١ / ٢٤

لو شرطت المرأة على زوجها إلا يغشاها فشرطها باطل ٤٧٩ / ٢٤

وجوب إتيان وليمة العرس ٥١١ / ٢٤

موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض ٢٤٩ ، ٢٢٩ / ٩

صلاة الفرض يبرز لها في كل بلد إلا مكة، فإنها تصلى في ٢٣١ / ٩
المسجد الحرام

جواز فعل صلاة اليوم عند الطلوع والغروب لمن فاتته... ٢٥٤ / ٩

تحريم رد السلام في الصلاة وهو إجماع ٢٦٨ / ٩

والأمة مجمعة على تحريم هذا النوع من الكلام في الصلاة ٢٦٧ / ٩
على مثل ذلك

قام الإجماع على أن سنة الرجل إذا ناب عنه شيء في صلاته ٢٧٧ / ٩
التسبيح

لا توارث بين بنت الزنا ووالده منه ٢٨٩ / ٩

العمل الكثير غير جائز ٢٩٨ / ٩

من انفلتت دابته وهو في الصلاة فإنه يقطع الصلاة ويتبعها ٣٠٢ / ٩

ويدل على هذا صحة اتفاقهم على جواز التنخم والبصاق ٣٠٧ / ٩
في الصلاة

ولما اتفقوا على جواز البصاق في الصلاة جاز النفخ ٣٠٧ / ٩
فيها...

وقول سلمان وإبراهيم النخعي أن البصاق نجس خلاف ٣٠٩ / ٩
الإجماع

- ٣١٣/٩ لا يرد السّلام نطقًا في الصلاة
- ٣٣٨/٩ التكبير مشروع لسجود السهو
- ٣٤٣/٩ نقل ابن بطال الإجماع على أنه من ترك الجلسة الأولى عامدًا أن صلاته فاسدة، وعليه إعادتها
- ٣٤٣/٩ الجلسة الأخيرة فريضة إلا ابن عُليّة
- ٣٨٨/٩ من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة
- ٤٢٨/٩ قال أبو عمر: وأجمع من رأى الصلاة على القبر: أنه لا يصلى عليه إلا بقرب ما يدفن
- ٤٣٢/٩ فالأحاديث المذكورة وغيرها دالة على أن أطفال المسلمين في الجنة، وهو إجماع عندي
- ٤٥٣/٩ تغسل المرأة زوجها؛ لأنها في عدته
- ٤٧٠/٩ والتكفين واجب بالإجماع
- ٤٧٠/٩ وأجمعوا- كما قال أبو عمر- أنه لا يكفن في ثوب يصف ما تحته
- ٤٧١/٩ استحباب التكفين في الأبيض
- ٥٠٦/٩ ونقل ابن بطال إجماع العلماء على أن من مات أبوها أو ابنها وكانت ذات زوج وطالبها زوجها بالجماع في الثلاثة الأيام التي أبيح لها الإحداد فيها أن يقضى له عليها بالجماع فيها
- ٥١٣/٩ زيارة قبر نبينا ﷺ وأبي بكر وعمر
- ٥٣٣/٩ فالنوح حرام لأنه جاهلي
- ٥٤٩/٩ من له وارث لا تنفذ وصيته بما زاد على الثلث إجازته

وشذ بعض السلف في ذلك

قال ابن قدامة: لا خلاف بين الأئمة في استحباب الإسراع ٥٩٩/٩
بها

قيام الليل نسخ بقوله ﴿ علم أن لن تحصوه ﴾ ٨٣ / ٩

سنية ركعتي الفجر ١٣٦ / ٩

ركعتي الفجر مؤكدة ١٦٥ / ٩

الإمام لا يقوم ملاصقًا للجنازة وأنه لا بد من فرجة بينهما ٢٠ / ١٠

فرضية الحج ١١ / ١١

الحج لا يتكرر إلا لعارضٍ كنذر ١١ / ١١

جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة ١٤ / ١١

الاستطاعة شرط في إيجاب الحج ٢٠ / ١١

المواقيت في الحج والعمرة واجبة ٤٤ / ١١

من أحرم قبل أن يأتي الميقات أنه يحرم ٦١ / ١١

الطيب لا يجوز استعماله لمحرم في بدنه ١٠٦ / ١١

للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج ١٠٦ / ١١

للمحرم أن يعقد الهميان على وسطه ١٠٨ / ١١

لا بأس بلبس المخيط والخفاف للنساء ١٢٢ / ١١

إحرام الرجل في رأسه، وأنه ليس له أن يغطيه ١٢٢ / ١١

المحرم لا يلبس ثوبًا مسه ورس أو زعفران ١٢٥ / ١١

قطع التلبية بعد الزوال ١٢٨ / ١١

المحرم لا يلبس إلا الأزرق والأردية، وما ليس بمخيط ١٣٧ / ١١

المرأة تلبس المخيط كله والخمر، والخفاف، وأن إحرامها ١٤٠ / ١١

- في وجهها، وأن لها أن تغطي رأسها، وتستر شعرها،
وتسدل الثوب على وجهها سداً تستتر به عن نظر الرجال
مشروعية التلبية ١٥٢ / ١١
- أجمع العلماء على القول بهذه التلبية (أي: تلبية النبي ﷺ)
لا يحل للخائف رفض العمرة ١٥٧ / ١١
- نزول المحصب ليس بواجب ١٩٦ / ١١
- القارن لا يحل حتى يحلا منهما جميعاً - أي: الحج
والعمرة ٢٢٢ / ١١
- المستحب في صيام السبعة أن يكون بعد رجوعه إلى أهله،
إذ جواز ذلك مجمع عليه ٢٥٦ / ١١
- الكافر لا يرث المسلم ٢٧٢ / ١١
- ليس على المرأة رمل ٣٢٦ / ١١
- لا رمل على من أحرم بالحج من مكة من غير أهلها
من ترك طواف القدوم وطاف للزيادة، ثم رجع إلى بلده أن
حجه تام ٣٦٩ / ١١
- موضع السعي بين الصفا والمروة معروف، وقد عملت
الخلفاء ذلك حتى صار إجماعاً ٣٧٦ / ١١
- جواز طواف المريض على الدابة ومحمولاً، إلا عطاء
فروي عنه فيها قولان ٣٩٨ / ١١
- لو أحصر في الحرم لا يجوز ذبح الهدي في الحل
الحائض تشهد المناسك كلها غير الطواف بالبيت
تعجيل الصلاة يوم عرفة في أول وقت الظهر ٤٠٠ / ١١
- ٤٧٥ / ١١
- ٥٠٧ / ١١
- ٥٣٦ / ١١

- أجمع العلماء على أنه ﷺ إنما صلى بعرفة صلاة المسافر ٥٣٨ / ١١
لا صلاة جمعة، ولم يجهر بالقراءة، وكذلك أجمعوا أن
الجمع بينهما يوم عرفة مع الإمام سنة مجمع عليها
الخطبة قبل الصلاة يوم عرفة ٥٣٩ / ١١
السنة الجمع بمزدلفة وهو إجماع ٥٧٥ / ١١
لو وقف بالمزدلفة ولم يذكر الله تعالى فحجه تام ٥٩٣ / ١١
لو بات بالمزدلفة ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع ٥٩٤ / ١١
الإمام حتى فاتته، فحجه تام
من لم يدرك الوقوف بالمشعر الحرام حتى تطلع الشمس ١٢ / ١٢
فقد فاتته الوقوف به
من أهل بعمره في أشهر الحج، فله أن يدخل عليها الحج ٣٦ / ١٢
تقليد الهدى ٤٨ ، ٤٦ / ١٢
المنحر في الحج بمنى ٧٧ / ١٢
من أراد أن ينحر في عمرته أو ساق هديًا تطوعًا نجره بمكة ٧٧ / ١٢
حيث شاء
لا يجوز بيع شيء من لحم الهدى ٩١ / ١٢
﴿المعدودات﴾ أيام التشريق الثلاثة ٩٦ / ١٢
جواز الأكل من دم المتعة ١٠٠ / ١٢
حلق النبي ﷺ رأسه يوم النحر ١١٣ / ١٢
الحلق أفضل عند الإحلال ١٢٢ / ١٢
النساء لا يحلقن وستهن التقصير ١٢٤ / ١٢
لا يجب استيعاب جميع الرأس عند الحلق ١٢٩ / ١٢

١٣٧/١٢ طواف الإفاضة هو الركن المعول عليه في الحج من بين
الأتوفة، وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿وليطوفوا بالبيت
العتيق﴾

١٤٢/١٢ الاختيار في رمي جمرة العقبة يوم النحر من طلوع الشمس
إلى زوالها...

١٦٤/١٢ من رمى كل جمرة من الجمار بسبع حصيات فقد أحسن
١٦٦/١٢ من ترك رمي الجمرات الثلاث في أيام الرمي حتى تنقضي
عليه، عليه دم

١٧٠/١٢ إن لم يكبر عند رمي الجمار فلا شيء عليه

١٩٢/١٢ النزول بالإبطح ليس من المناسك

٢٨٩/١٢ أن النبي ﷺ لم يحصر بمرض، وإنما أحصر بعدو عام
الحديبية

٣١١/١٢ من حلق رأسه لعذر فهو مخير بين الصوم أو الصدقة أو
النسك

٣٣٥/١٢ صيد البحر مباح للمحرم اصطياده وبيعه وشراؤه

٣٥٩/١٢ لا يجوز للمحرم قبول الصيد حيًّا إذا وهب له بعد إحرامه
ولا يجوز له شراؤه ولا إحداث ملكه

٤١٣/١٢ المحرم ممنوع من الأخذ من أظفاره، وله أن يزيل عن
نفسه ما انكسر منها

٤٤٣/١٢ المحرم إذا وجد إزارًا لم يجز له لبس السراويل

٤٩٣/١٢ الوفاء بالنذر إنما يكون فيما هو لله طاعة والوفاء به بر

١٠/١٣ الخيط الأبيض هو الصباح

ندب السحور ١٣٢/١٣

النهي عن الوصال في الصوم ١٣٩/١٣

المجامع في قضاء رمضان لا كفارة عليه ٢٧٤ / ١٣

وأجمعوا أن المفطر في قضاء رمضان لا يقضيه إلا ابن ٢٧٤/١٣

وهب

ليس على من وطئ مرارًا في يوم واحد إلا كفارة واحدة ٢٧٤/١٣

أن من ذرعه القيء لا قضاء عليه ٢٧٨/١٣

لا يجب الجمع بين الصوم والقضاء ٣٢٧/١٣

يبيت المسافر الفطر إن اختاره ٣٤٦/١٣

فالإجماع قائم على أن من قضى ما عليه من رمضان في ٣٦١/١٣،

شعبان بعد، فإنه مؤد لفرضه غير مفطر ٣٦٨

لا يصوم أحد عن أحد في حياته ٣٨٥/١٣

إذا غربت الشمس حل فطر الصائم ٣٩١/١٣

وكان الجميع مجمعين على أن الأكل والشرب غير فرض ٣٩١/١٣

على الصائم في ذلك الوقت مع إجماعهم أن وقت الصوم

قد انقضى لمجيء الليل وإدبار النهار

إفراد الليل بالصوم إذا لم يتقدمه صوم نهار تلك الليلة غير ٤١٨/١٣

جائز

لو نذر نادر صيام يوم بعينه فوافق ذلك يوم فطر أو أضحى ٥٠٨/١٣

فأجمعوا أنه لا يصومهما

صوم عاشوراء سنة وليس بواجب ٥٣١/١٣

الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد ٦١٥/١٣

- ٦٢١/١٣ الاعتكاف لا يجب إلا بالنذر
- ٦٤٨/١٣ جواز خروج المعتكف فيما لا غناء به
- ٦٥٤/١٣ من وطئ زوجته في اعتكافه عامداً ليلاً كان أو نهاراً فسد اعتكافه
- ٦٥٨/١٣ اعتكاف المستحاضة
- ٤٢٦/١٣ المفسد لحجة التطوع وعمرته يلزمه القضاء
- ٦٢٤/١٣ المراد بالحاجة البول والغائط
- ٧٢/١٧ وجوب القصاص في السن
- ١٠٨/١٧ البيع واشتراط الركوب
- ١١٠/١٧ جواز الفرر اليسير في البيع
- ١٨١/١٧ الوصية بالثلث جائزة
- ١٩٢
- ١٨١/١٧ نسخ آيات المواريث في سورة النساء الآية الوصية في سورة البقرة
- ١٩٣/١٧ لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث
- ٢٠١/١٧ الوصية للوارث لا تجوز
- ٢٠٧/١٧ إقرار المريض بالدين لغير الوارث جائز، إذا لم يكن عليه دين في الصحة
- ٢١٢/١٧ القضاء بالدين قبل الوصية
- ٢٢٥/١٧ اسم الولد يقع على البنين والبنات
- ٢٥٠/١٧ الصدقة تنفع الميت
- ٢٦٢١/١٧ الإمام الناظر للمسلمين لا يجب عليه غرم ما أكل

بالمعروف

٥٣٧ / ١٧

وجوب السهم لفرس واحد

١٩٦ / ٢٢

الزواج بأكثر من أربعة

٢٤٨ / ٢٢

صحة توبة قاتل العمد

٦١٢ / ٢٢

لا يجوز أن يحتج بما احتج به آدم فلا يقول: أتلومني على أن قتلت أو زنت .

٦١٢ / ٢٢

جواز حمد المحسن على إحسانه ولوم المسيء...

١٣ / ٣٣

أجمعوا كلهم إنسهم وجنهم في كل زمان ومكان على أن السنة واجب اتباعها

٨٧ / ٣٣

حجية القياس

٨٧ / ٣٣

أجمعوا- أي الصحابة- على قياس الذهب على الورق في الزكاة

٢٦٥ / ٣٣

أجمعت الأمة من بين ناف لصفات ذاته وبين مثبت لها أن الله تعالى ليس له قدرتان بل واحدة في قول المثبتة، ولا قدرة له في قول النافية لصفاته، إنهم يعتقدون كونه قادرًا بنفسه لا بقدرته

٦٤ / ١٨

وجوب طاعة الإمام في غير معصية وتحريمها في معصية

٢٣ / ١٨

ذهب عامة السلف وجماعة الفقهاء إلى أن أهل الكتاب لا يبدءون بالسلام...

منع الخروج على أئمة الجور إلا بكفرهم بعد إيمانهم أو

تركهم إقامة الصلوات

١٤٧ / ١٨

الحبس لا يباع

- يسقط فرض الجهاد إذا تأكد ضياع الوالدين ١٥١/١٨
- من ثبت عليه حد يقام عليه. ١٦٧/١٨
- جواز قتل النساء والصبيان إذا قاتلوا ١٨٥/١٨
- من قاتل من الشيوخ قتل ١٨٦/١٨
- للمرء أن يبارز ويدعو إلى البراز بإذن الإمام ٢١٩/١٨
- قتل الجاسوس الحربي ٢٧٩/١٨
- الغلول كبيرة ٣٣٣/١٨
- تغليط تحريمك الغلول ٣٣٣/١٨
- قام الغال يرد ما غل إلى صاحب المقسم ما لم يفترق ٣٣٣/١٨
- الناس
- من هاجر قبل الفتح أنه يحرم عليه الرجوع إلى وطنه الذي ٣٤٧/١٨
- هاجر منه... ٣٥٠/١٨
- الكافرات والمؤمنات في تحريم الزنا بهن سواء... ٣٧٩/١٨
- جنايات الأموال لا تسقط عن المجانين ٣٧٩/١٨
- من سكر من حلال فحكمه حكم الصبي والمجنون ٤١١/١٨
- اتفاق الأمة بعده ﷺ على أنه لم يملك درعه ٤٢٩/١٨
- جواز التكني بكنية النبي ﷺ ٤٣٠/١٨
- إباحة التسمي بأسماء الأنبياء ٤٩٥/١٨
- جواز النفل ٥٠٢/١٨
- من وطئ جارية معينة بينه وبين غيره لم يحد ٥٢٣/١٨
- لا يسلب إلا المقاتل ٥٥٠/١٨
- لا بأس بأكل الطعام والعلف في دار الحرب بغير إذن

الإمام

إباحة أكل طعام الحربيين ما دام المسلمون في دار
الحرب، فيأكلون منه بقدر حاجتهم، والجمهور أنه لا
يحتاج في ذلك إلى إذن الإمام

يجوز ركوب دواب المحاربين ولبس ثيابهم واستعمال
سلاحهم في الحرب بالإجماع

المراد بقوله ﷺ: ((سنوا بهم سنة أهل الكتاب)) (المجوس)
(يعني في أخذ الجزية)

الإمام إذا صالح ملك القرية أن يدخل في ذلك الصلح
بقيتهم؛ لأنه إنما صالح على نفسه ورعيته

من أمن حربياً بأي كلام يفهم منه الأمان فقد تم له الأمان
وقد قام الإجماع على عصمته في الرسالة ﷺ

٦٣٨

للإمام نبد عهد من يخاف خيانتة

العرب كانت تفترق فرقتين، فرقة تقف بعرفة، وكانت
قريش تقف بالمشعر الحرام

شراء صدقة الفرض والتطوع

الحديثان، عزيزان

التصرف في المال بالحرام باطل حرام، سواء كان أكلاً أو
بيعاً أو هبة أو غير ذلك

شهادة امرأة واحدة لا يجوز في الرضاع وما شابهه

أجمعوا على أخذ الثمرة واللبابة من الخبز ونحوهما

- ورفعهما من الأرض وإكرامها بالأكل دون تعريفها
- أجمع العلماء أن التسمية على الأكل إنما معناها التبرك لا ٦٥/١٤
- مدخل لها في الزكاة بوجه من الوجوه
- لا يجوز ركوب البحر إبان إلجائه ٩٦/١٤
- الإجماع على جواز الشراء بالنسيئة ١١٤/١٤
- إجازة الرهن والكفيل والحمالة في الدين المضمون من ١١٨/١٤
- ثمن سلعة قبضت، فذلك السلم
- على تحريم الربا، وعلى أنه من الكبائر ١٦٠/١٤
- ما أتلفه السكران من الأموال يلزمه ضمانه كالمجنون ١٨٧/١٤
- المسك طاهر بالإجماع ٢١٩/١٤
- جواز إشتراء المسك، وهو إجماع ٢٢٣/١٤
- لو اشترى رجلٌ أو ماءً فأكل القرص أو شرب الماء قبل ٢٥١/١٤
- التفرق لكان ذلك جائزاً، أو كان قد أكل ماله
- خيار الشرط ثابت بالإجماع ٢٥٨/١٤
- إذا ابتاع طعاماً واكتاله وقبضه ثم فارق بائعه، فكل قد ٢٦٤/١٤
- أجمع أنه لا يحتاج بعد الفرقة إلى إعادة الكيل
- البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أخذ به من الهبة أو ٢٦٦/١٤
- العتق أنه بيع جائز
- من اشترى طعاماً فليس له بيعه حتى يقبضه ٣٠١/١٤
- كل ما يكال أو يوزن من الطعام كله مقتاتاً أو غيره، ٣٢٥/١٤
- وكذلك الإدام والملح والكسبر وزريعة الفجل الذي فيها
- الزيت المأكول، فلا يجوز بيع شيء منه قبل قبضه

الذهب عينه وتبره سواء لا تجوز المفاضلة فيه، وكذا ٣٢٨ / ١٤
الفضة بالفضة ومصوغ ذلك ومضروبه، وهو خلف عن
سلف

قام الإجماع على تحريم الربا في الأعيان الستة المنصوص ٣٢٩ / ١٤
عليها: الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح

حكم الذمي كالمسلم في ذلك - أي: في تحريم السوم - ٣٤٥ / ١٤
إلا الأوزاعي فإنه أجازته

إجماع أهل المدينة على بيع المدبر وهبته ٣٥٥ / ١٤

صحة التدبير ٣٥٧ / ١٤

من فعل النجش فهو عاص إن كان عالمًا بالنهي ٣٦١ / ١٤

أن العبد في الحد كالأمة ٣٩٥ / ١٤

سقوط الرجم عن الأمة بالإجماع ٣٩٦ / ١٤

المرأة إذا كانت مالكة أمر نفسها جائزًا لها أمرها أن لها أن ٣٩٩ / ١٤
تبيع وتشتري، وليس لزوجها عليها في ذلك اعتراض

من اشترط في البيع شرطًا لا يحل أنه لا يجوز شيء منها ٤٢١ / ١٤

لا تجوز النسيئة - وهي: التأخير - في بيع الذهب بالورق، ٤٤٨ / ١٤
ولا عكسه، كما لا يجوز في بيع كل منهما بمثله

وجه بطلان المزبنة أنه بيع مال الربا بجنسه من غير تحقيق ٤٥٩ / ١٤
المساواة في المعيار الشرعي وهو الكيل

منع بيع ما على رءوس النخل بثمر؛ لأنه مزبنة وقد نهى ٤٦٠ / ١٤
عنه

تحريم بيع العنب بالزبيب، وعلى تحريم بيع الحنطة في ٤٦١ / ١٤

سنبُلها بصافية، وهو المحاقلة

٤٩٨/١٤ البيع إذا وقع محرماً فهو مفسوخ مردود

٤٩٨/١٤ الذهب والورق والنحاس وما أشبه لا يجوز شيء من هذا كله كيلاً بكيل بوجه من الوجه، والتمر كله على اختلاف أنواع جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل في البيع والمعاوضة

٥٠٧/١٤ لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام، ولا بيع العنب في كرمه بالزبيب، ولا بيع التمر في رءوس النخل بالتمر يجوز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل، وإن كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر

٥١١/١٤ لا يجوز بيع الثمار والزروع والبقول قبل بدو صلاحها على شرط التبقية إلى وقت طيبها، ولا يجوز بيع الزرع الأخضر إلا القصيل لأكل الدواب

٥١١/١٤ يجوز بيع البقول إذا قلعت من الأرض، وانتفع بها، وأحاط علماً بها المشتري

٥٣١/١٤ لا يلزم شراء الرجل لغيره بغير إذنه إلا حتى يعلمه ويرضى به، فيلزمه بعد الرضا به إذا أحاط علماً به

٥٦٧/١٤، تحريم بيع الخمر؛ لتحريم شربها والانتفاع بها

٦١٣

٦٠٣/١٤ حيضة واحدة براءة في الرحم

٦١٢/١٤ تحريم بيع الميتة، فبيع الكافر من أهل الحرب كذلك

٦١٤/١٤ من مات له دابة إطعامها لكلابه

لا يجوز السلم إلا في كيل معلوم أو وزن معلوم، فيما
يكال أو يوزن، وأنه إذا كان السلم فيما لا يكال ولا يوزن
أنه لا بد فيه من عدد معلوم، وأنه لا بد من صفة الشيء
المسلم فيه

٦٣٠/١٤ بيع شيء معين لم يقبض إلى مدة طويلة لا يجوز

٦٣٤/١٤ بطلان السلم إلى أجل مجهول

١١/٣٢ من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل أنه لا إثم
عليه إن كان كفر وقلبه مطمئن بالإيمان

٢٦، ١٣/٣٢ من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم لأجره عند الله

٣٨، ٣١/٣٢ بيع المكره على الظلم والجور ولا يجوز

٣٥/٣٢ إبطال نكاح المكره

٣٧/٣٢ الإكراه على البيع والهبة لا يجوز

٣٨/٣٢ وقد أجمع العلماء في عتق الغاصب أن للسيد أن يزيله
ويأخذ عبده

٤٣/٣٢ لا حد على امرأة مستكرهة

٦٣/٣٢ جواز التصرف في حلول الحول بالبيع والهبة والذبح، إذا
لم ينو الفرار من الزكاة

٦٣/٣٢ أنه إذا حال الحول وأطل الساعي أنه لا يحل التحيل
للقصان في أن يفرق

٧٠/٣٢ الأذن في المتعة كان بعد خير بلا خلاف

٨٣/٣٢ من أقدم على ما لا يحل له فقد أقدم على الحرام البين

٨٤/٣٢ ولا خلاف بين الأمة أن رجلاً لو أقام شاهدي زور على

- ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك لا يجوز له وطؤها
 الشريك في المشاع أحق بالشفعة من الجار ٩٧/٣٢
- لأن الأمة مجمعة وأبو حنيفة معهم على أن البائع لا يرد
 في الاستحقاق ١٠١/٣٢
- واتفق العلماء على جواز رؤية الباري تعالى في المنام
 وصحتها ولو رآه إنسان على صفة لا تليق بجلاله من
 صفات الأجسام ١١٣/٣٢
- والفقهاء يجمعون على أن الإمام المتغلب طاعته لازمة ما
 أقام الجماعات والجهاد ٢٨٢/٣٢
- قال أبو محمد عبد الجليل في ((نكت التمهيد)): أجمعوا
 أنه لا يجوز ابتداء العقد لفاسق ولا لساقط العدالة
 واتفقا جميعًا على الاحتجاج بالفضل بن موسى رواية عن
 محمد بن عمرو ٣٣٦ /٣٢
- ومما يدل على كون الإمام قرشيًا اتفاق الأمة في الصدر
 الأول وبعده من الأعصار اعتبار ذلك ٤٣٠/٣٢
- يوجب خلع الإمام وسقوط فرض طاعته كفره بعد
 إيمانه... ٤٤٠/٣٢
- وحديث ابن عمر في طلاقه الحائض ظاهر في تحريم
 إيقاعه في الحيض ٤٦٧/٣٢
- وقد قام الإجماع على أنه له أن يعدل ويسقط العدول
 بعلمه إذا علم أن ما شهدوا به على غير ما شهدوا به
 الشهادة على الخط لا تجوز إذا لم يذكر الشهادة ولم ٤٧٨ /٣٢

يحفظها، فلا يشهد أبداً إلا على شيء يذكر

أرزاق الأحكام من الفيء ٤٩٦ / ٣٢

الأمر والنهي في تغيير الشيب ليس على الوجوب بإجماع ١٢٥ / ٢٨
سلف الأمة وخلفها على ذلك

كراهة القزع إذا كان في مواضع متفرقة، إلا أن يكون ١٥٧ / ٢٨
لمداواة ونحوهما

إباحة حلق جميع الشعر ١٥٧ / ٢٨

منع تصوير ما كان له ظل ووجوب تغييره ١٩٢ / ٢٨

لا يتجاوز بالوضوء ما حده الله من المرفقين ١٩٨ / ٢٨

الله تعالى في وعيده بالخيار، إن شاء عذبهم بعدله، وإن ٣٩٣ / ٢٨
شاء عفا عنهم

إجازة البيع والشراء من المشركين ٤٣٨ / ٢٨

أجمعوا على أن رجلاً من المسلمين لو لزمه حد من حدود ٤٣٨ / ٢٨
الله في غير الحرم، ثم استعاذ به أنه لا يبايع ولا يجالس
حتى يخرج منه، فيقام عليه حد الله

الشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت ١١ / ١٥
الطرق فلا شفعة

الاستئجار للرعي مدة معلومة بأجرة معلومة، ولا ضمان ٣٥ / ١٥
عليه إذا لم يفرط كالوكيل

أجر النائحة والمغنية باطل ٩٨ / ١٥

الوكالة في الصرف جائزة ١٦٥ / ١٥

التذكية بالمروءة جائزة ١٧٢ / ١٥

- لا يجوز لأحد أن يطأ فرجًا وهب له دون رقبتة بغير صداق ١٩٣/١٥
- لا تجوز الإجارة المجهولة ٢٨٦/١٥
- يجوز الشرب من الأنهار دون استئذان أحد ٣٦٨/١٥
- لا يجوز لأحد بيع الماء في النهر، فإن أخذه في وعائه أو أنيته جاز له بيعه ٣٦٨/١٥
- استقراض النقدين والمطعوم جائز ٣٩٨/١٥
- الشراء بالدين جائز ٣٩٨/١٥
- للإمام أو الحاكم أن يبيع مال المفلس ويقسمه بين الغرماء ٤٤٦/١٥
- القتل صنفان عمد وخطأ ٤٨١/١٥
- لا يجوز حظر ما وسعه الله من القراءات بالأحرف التي أنزلها، ولا يسوغ للأمة أن تمنع ما يطلقه ٤٩٦/١٥
- إذا جاء رب اللقطة بعد الحول لزم الملتقط ردها له أو بدلها ٥٢٠/١٥
- ٥٤٩
- ليس للملتقط تملك اللقطة قبل السنة ٥٢١/١٥
- ضالة الإبل لا يزول ملكه عنها، ومتى وجدها أخذها على حالة كانت ٥٢٨/١٥
- المغصوبات لو أشهد الغاصب على نفسه أنه غصبها لم يدخلها إشهد ذلك في حكم الأمانات ٥٥٦/١٥
- من كانت له عند رجل مظلمة فأبرأه منها فهو نافذ ٥٩١/١٥
- حكم الحاكم في المال لا يبيح محظورًا ٦١٧/١٥
- يجوز للفاضل غير الولي أن يلحد المرأة إذا عدم الولي ٥٣/١٠
- محمد بن سنان يكنى أبا بكر (رجال) ٥٤/١٠

- جواز قطع الإذخر خاصة في منبته من مكة لما ذكروا أن ٦٧/١٠
غيره من النبات يحرم قلعه
- أجمع العلماء في الطفل الحربي يسبى ومعه أبواه أن إسلام ٨٣/١٠
الأب إسلام له، واختلفوا في أمه
- من دام مع أبويه لم يحلقه سباء فحكمه حكم أبويه حتى ٨٣/١٠
يبلغ
- وجوب الصلاة على السقط ٩٧/١٠
- إن كان له دون أربعة أشهر لم يصل عليه ٩٨/١٠
- قوله تعالى: ﴿فطرت الله التي فطر الناس عليها﴾ قالوا: هي ١٠٦/١٠
دين الإسلام
- الأرواح قبل الأجساد... ١٠٨/١٠
- ونقل الواحدي بإسناده عن الزجاج إجماع المفسرين أنها ١١٣/١٠
نزلت في أبي طالب ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾
- من قتل نفسه لا يخرج بذلك من الإسلام ١٣٧/١٠
- جاحد الزكاة كافر ٢١٨/١٠
- من أنكر الزكاة الآن فهو كافر ٢٣٠/١٠
- واتفقوا على أن المرتد لا يسبى ٢٣٠/١٠
- الرجل يقضي عليه القاضي بحق لغيره فيمتنع من أدائه أن ٢٣٥/١٠
واجبًا على القاضي أن يأخذه من ماله
- ما دون خمس ذود من الإبل لا صدقة فيه ٢٥٦/١٠
- الواجب من الفرائض قد أجمع الجميع على أن الفضل في ٢٩٥/١٠
إعلانه

- وكافة العلماء على الإسرار في التطوع دون الفرض ٢٩٧/١٠
- السارق والزاني إذا كانا فقيرين فهما ممن تجوز له الزكاة ٣٠٠/١٠
- لا يجوز دفع الزكاة إلى الابن ولا إلى الأب إذا كان ممن تلزم المزكي نفقتهما ٣٠٢/١٠
- فالدين أحق أن يقضى من الصدقة ٣١٦/١٠
- لكل مالك مال إنفاق جميعه في حاجاته ٣٢١/١٠
- ما زاد على خمسة أوسق من الحب، وما توصل إليه بمثل ذلك من التمر والزبيب فهو الصدقة بحساب ذلك ٣٦١/١٠
- ما دون خمس من الإبل لا زكاة فيه ٣٩٠/١٠
- لا شيء في أقل من الأربعين من الغنم ٣٩٥/١٠
- في زكاة البقرة ٤١٦/١٠
- لا يجوز لأحد دفع الزكاة إلى أبيه وحده وإن علا، ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفل، ومن سواهم يجوز دفعها إليهم ٤٤٢/١٠
- لا تعطي الزوجة من الزكاة ٤٤٢/١٠
- والولد لا تدفع إليه الزكاة إجماعًا ٤٤٢/١٠
- ليس في رقاب العبيد زكاة ٤٤٧/١٠ -
- ٤٤٨
- لا زكاة في العبيد غير زكاة الفطر إذا كانوا للقنية، فإن كانوا للتجارة فالزكاة في أثمانهم ويلزم تقويمهم كالعروض ٤٥١/١٠
- الصدقة لو وجبت في ماشيته فهرب بها من المتصدق، فظهر عليه المصدق فأخذ زكاتها وربها كاره أنها تجزئ عنه ٤٧٨/١٠

- لو امتنع من أداء صلاة مكتوبة فأخذ بأدائها كرّها فصلاها ٤٧٨/١٠
وهو غير مريد قضاءها أنها غير مجزئة عنه
- الأمر في قوله ((فخذه)) أمر ندب وإرشاد ٤٩٠/١٠
- الصدقة المحرمة التي تكون أصلها محبوساً وغلّتها صدقة ٥١٩/١٠
على الغني والفقير.. أنه يجوز للأغنياء أخذها وتملكها..
- الغني لو كان في سفر فذهبت نفقته، له أن يأخذ من ٥١٩/١٠
الصدقة المفروضة ما يحمله إلى بلده
- قال- يعني الماوردي-: وليس لأبي بكر وعمر في الخرص ٥٣٢/١٠
مخالف، فثبت أنه إجماع
- الخارص إذا خرص الثمر، ثم أصابه جائحة أنه لا شيء ٥٣٣/١٠
عليه
- من تصدق بصدقة ثم ورثها فهي حلال ٥٧١/١٠
- أزواج النبي ﷺ لا يدخلن في آله الذين تحرم عليهم ٥٨١/١٠
الصدقة
- لو أن رجلاً أوصى بثلاثة لثمانية أصناف لم يجز أن يجعل ٥٨٩/١٠
ذلك في صنف واحد
- إذا وضعت الزكاة في صنف واحد أجزأك ولا مخالف ٥٨٩/١٠
لهما من الصحابة فهو كالإجماع
- جناية البهائم بالنهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحد ٦٠٧/١٠
- عدم اعتبار الحول في إخراج زكاته ٦١٠/١٠
- الركاز للواحد دون المالك ٦١٣/١٠
- العامل على الزكاة هم السّعاة المتولون لقبض الصدقة ٦١٦/١٠

- يستحب أن يكتب في ماشية الزكاة زكاة أو صدقة ٦٢٠/١٠
- فرض صدقة الفطر ٦٢١/١٠
- وجوب صدقة الفطر ٦٢٢/١٠
- الشعير والتمر لا يجزئ من أحدهما إلا صاع كامل ٦٣١/١٠
- أجمعوا على قتل العقود من الكلاب ٢٦٠/١٩
- من عمل الخطايا ولم تأت المَغْفرة، فإن العلماء مجمعون ١٦٣/٣٠
- أنه لا يجوز له أن يحتج بمثل حجة آدم
- جواز حَمْدِ المحسن على إحسانه، ولوم المسيء على ١٦٣/٣٠
- إساءته
- أجمع أهل التأويل على أن الملائكة يدخلون الجنة على ١٦٨/٣٠
- أهلها، ويخرجوا منها
- الله تعالى قدس الأرض المقدسة وهي بالشام ١٦٨/٣٠
- من قال: إن شفى الله مريضاً أو شفاني من عنتي، أو قدم ٢١٣/٣٠
- غائبى وما أشبه ذلك، فعلى من الصوم كذا، أو من الصلاة
- كذا، أو من الصدقة كذا أن عليه الوفاء بنذره
- من حلف فقال: بالله أو تالله أو بالله أن عليه الكفارة ٢٣٢/٣٠
- من حلف باسم من أسماء الله تعالى أن عليه الكفارة ٢٣٢/٣٠
- الرجم من حكم الله ٢٣٦/٣٠
- من وجبت عليه يمين على آخر في حق، فسأله أن لا ٢٥١/٣٠،
- يحلف له إلا بالله، ولو حلف له بالنجم والسماء، وقال: ٢٥٨
- نويت رب ذلك، لم يكن عندهم يميناً
- أن الطلاق لا كفارة فيه ٢٥٢/٣٠

- اليمين بالله منعقدة بجميع أسمائه الحسنى ٢٥٦/٣٠
- أن أهل السنة أجمعوا على أن صفات الله أسماء له ٢٩٤/٣٠
- الإشراك بالله والعقوق وقتل النفس لا كفارة فيها، إنما كفارتها التوبة ٣٢٢/٣٠
- إذا حلف بعقوب عبيد غيره أنه لا يلزمه شيء من ذلك ٣٣٠/٣٠
- أن الكلام محرم في الصلاة، وأن تلاوة القرآن فيها من القربات ٣٤٦/٣٠
- إذا حلف أن لا يتكلم وتكلم بالفارسية أو بأي لغة تكلم أنه حاث ٣٤٦/٣٠
- حمل اليمين على ظاهر الكلام إذا كانت عليه بينة ٣٦٢/٣٠
- وجوب الوفاء بنذر التبرر إذا كان طاعة ٣٧٤/٣٠
- لا يصلي أحد عن أحد فرضاً ولا سنة، لا عن حي ولا عن ميت ٣٨٥/٣٠
- يحرم صوم يومي العيد ٣٩٤/٣٠
- من وجبت عليه كفارة يمين فأعتق عنها رقبة أن ذلك يجزئ عنه ٤١٩/٣٠
- الرجل إذا توفي وترك ابنتيه وأختيه لهما الثلثان ٤٥٢/٣٠
- للأخ الواحد مع الأخت الواحدة للذكر مثل حظ الأنثيين ٤٥٢/٣٠
- الأخوة اثنان فصاعداً ٤٥٤/٣٠
- الإجماع على مقتضاه - يعني: الدين قبل الوصية ٤٥٤/٣٠
- أجمع أهل العلم على الإشراك بين أصحاب الفرائض كلهم والتخاص بينهم ٤٥٦/٣٠

- الأنبياء لا يرثون، وما خلفوه صدقة ٤٥٧/٣٠
- من ترك مالا فلورثته ٤٦٧/٣٠
- أجمع العلماء على أن ميراث البنت الواحدة النصف، إن ٤٧١/٣٠
للأخت الواحدة النصف
- ولد الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن دونهم ٤٧٣/٣٠
- ٤٧٤
- أجمعوا على أن الأعلى من بني البنين الذكور يحجب من ٤٧٤/٣٠
تحتة
- الجد لا يرث مع الأب ٤٨٩/٣٠
- الإخوة للأب لا يرثون مع الإخوة الأشقاء ٤٨٩/٣٠
- حكم الجد حكم الأب في غير موضع ٤٩١/٣٠
- الدية في الجنين ٥٠٢/٣٠
- إن لم تلقه الجنين وماتت وهو في جوفها لم يخرج فلا ٥١٠/٣٠
شيء فيه
- إذا قتلت الحامل رجلاً أو امرأة عمد لم تقد به حتى تضع ٥١٣/٣٠ -
حملها ٥١٤
- الإخوة والأخوات من الأبوين أو من الأب ذكوراً كانوا أو ٥٢١/٣٠
إناثاً لا يرثون مع ابن ولا مع ابن ابن وإن سفل
- الإخوة المذكورين في آية ﴿يَسْتَفْتُونَكَ...﴾ هم الإخوة ٥٢٤/٣٠
- للأب والأم، أو للأب عند عدم الذين للأب والأم ٥٢٥/٣٠
إجماعهم في الكلاله التي في أول السورة، أن الإخوة فيها
للأم

- المولى المعتقد يعقل عن مولاه ٥٣٦ / ٣٠
- ما فضل من المال عن أصحاب الفروض فهو للعصبة ٥٣٦ / ٣٠
- الميت إذا ترك مولاه الذي أعتقه ولم يخلف ذا رحم أن ٥٣٦ / ٣٠
- الميراث له
- ابن الملاعنة لو ترك أمه وأباه، كان لأمه السدس ولأبيه ٥٤٣ / ٣٠
- الباقي
- الأم لا تستلحق بها أحدًا ٥٩٠ / ٣٠
- إثبات التوارث بينه وبين الأم ٣٠ / ٢٣
- نزلت فيه (أي في أبي طالب)، كما نقله الزجاج ٨٧ / ٢٣
- الهبة محرمة على البشر بعده ١٢٧ / ٢٣
- فهو فرض على زوجات النبي ﷺ بلا خلاف في الوجه ١٣٥ / ٢٣
- والكفين
- ولا خلاف أن غيرهن - زوجات النبي - يجوز لهن أن ١٣٥ / ٢٣
- يخرجن لما يحتجن إليه من أمورهن الجائزة بشرط
- سورة فاطر مكية ١٥٢ / ٢٣
- صلة الرحم واجبة في الجملة ٢٤٢ / ٢٣
- استحباب تحسين الصوت بالقراءة وترتيلها ٢٥١ / ٢٣
- تحريم طلاق الحائض ٤١٤ / ٢٣
- الطلاق للسنة في المدخول بها هو الذي يطلق امرأته في ٤١٤ / ٢٣
- طهر لم يمسه فيها واحدة، فإن طلقها في طهر مسمها فيه أو
- في الحيض فليس من السنة
- سعد بن خولة مات بمكة في حجة الوداع ٤١٩ / ٢٣

- إذا انقضت أربعة أشهر وعشر وهي حامل أنها لا تحل ٤٢١/٢٣
- إجماع الصحابة في زمن عمر على الثمانين في حد الخمر ٢٨/٣١
- أزيل القتل في الرابعة عن شارب الخمر بخبر رسول الله ﷺ، وبإجماع عوام أهل العلم من أهل الحجاز والعراق والشام وكل من يحفظ عنه من أهل العلم، إلا شاذًا من الناس لا يعد خلافًا ٣٧/٣١
- كون الحد ثمانين أو أربعين هو الحر، والعبد على نصفه ٣٧/٣١
- وجوب قطع السارق والسارقة إذا جمع أوصافًا منها: أن يكون المسروق يقطع في جنسه... ٩٥/٣١
- الحرز معتبر في وجوب القطع ٩٦/٣١
- السرقه هي الاختفاء بأخذ الشيء الذي ليس للأخذ ١٠٦/٣١
- العبد الأبق إذا سرق قطع ١٠٧/٣١
- لا قطع على الوالدين بسرقة مال أولادهم ١٠٨/٣١
- لا قطع على من سرق ثمرًا معلقًا على الشجر إذا لم يكن محرزًا ١١٠/٣١
- أنه إذا اشترك جماعة في سرقة وحصل لكل نصاب أن عليهم القطع ١١٠/٣١
- أجمعوا على أنه إذا قطع حسم ١١٥/٣١
- أجمعوا في قتلى الجمل وصفين أنهم لا تقاص بينهم ١٢٧/٣١
- من وجب عليه الحد سواء كان بلغ النفس أم لا، أنه لا يُمنع شرب الماء؛ لئلا يجتمع عليه عذابان ١٣٦/٣١
- قام الإجماع على أن الزنا من الكبائر ١٤٣/٣١

- الرجم ثابت بإجماع الصحابة ١٥٣/٣١
- المجنون إذا أصاب الحد في جنونه أنه لا حد عليه، وإن ١٥٧/٣١
- أفاق من جنونه بعد ذلك
- إذا أصاب رجل حدًا وهو صحيح ثم جن بعد، أنه لا يؤخذ ١٥٧/٣١ -
- منه الحد حتى يفيق، وعلى أن من وجب عليه حد غير ١٥٨
- الرجم وهو مريض يرجى برؤه أنه ينتظرونه حتى يبرأ فيقام عليه
- من أصاب ذنبًا فيه حد أنه لا ترفعه التوبة ١٩٠/٣١
- أجمع العلماء أن سائر الإقرارات في الشرع يكفي فيها مرة ٢٠٣/٣١
- واحدة
- قوله تعالى نزل ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ في زنا الأبكار ٢٣٥/٣١
- من قذف امرأته أو امرأة غيره أو رجلاً بالزنا فلم يأت على ٢٥٩/٣١
- ذلك بينة أن الجلد يلزمه، إلا أن يقر له المقذوف بالحد ويعترف به
- حكم المحصنين في القذف كحكم المحصنات قياسًا ٢٨٤/٣١
- واستدلالاً، وأن من قذف حرًا عفيفًا مؤمنًا عليه الحد ثمانون كمن قذف حرة مؤمنة
- الحر إذا قذف عبدًا فلا حد عليه ٢٨٥/٣١
- لا يقاد للكافر من المسلم فيما دون النفس من الجوارح ٣٢٧/٣١
- إجماع الأمة أن بالردة يجب القتل على كل مسلم فارق ٣٣٨/٣١
- دينه عبدًا كان أو حرًا
- عفو الولي لا يكون إلا بعد الموت؛ لأنه يمكن أن يبرأ، ٣٥٢/٣١

- وأما عفو القتل فإنه يكون قبله، وهذا مجمع عليه
 ٣٦٠/٣١ دية الخطأ على عاقلة القاتل، والكفارة على القاتل
 ٣٦٤ /٣١ نفس الرجل بنفس المرأة في القتل
 ٣٦٩/٣١ لو اطلع على عورة رجل أو بيته أو دخل داره بغير إذنه لا
 يجب عليه أن يفقأ عينه
 ٣٧٩/٣١ آية ﴿والسن بالسن﴾ في العمد
 ٣٨٦/٣١ في اليد نصف الدية
 ٤٣٩/٣١ ليس القود بالشاهدين إجماعًا
 ٤٥١/٣١ القول بالعقل في الخطأ
 ٤٥٣ /٣١ الدية تقطع في ثلاث سنين
 ٤٥٦
 ٤٦٢ /١٤ لو قطع يدها خطأ فماتت من ذلك، لم تكن لليد دية
 ٤٨٠ /١٤ العجماء إذا جنت جنابة نهارًا، أو جرحت جرحًا لم يكن
 لأحد فيه سبب أنه هدر
 ٤٨٠/١٤ ليس على صاحب الدابة المنفلتة ضمان فيما أصابت
 ٥٠٥ /١٤ الإسلام يجب ما قبله
 ٥٠٥/١٤ المؤمنون لا يؤاخذون بما عملوا في الجاهلية
 ٥١٥/١٤ الدليل على استتابة المرتد الإجماع
 ٥٢٠/١٤ أحكام الدنيا على الظاهر
 ٥٢٣/١٤ إكراه المرتد عن دينه
 ٥٣١/١٤ من نصب الحرب في منع فريضة أو منع حقًا يجب عليه
 لآدمي أنه يجب قتاله

الإجماع على قتل وتكفير من سب النبي ﷺ ٥٤١/١٤

أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ والمنتقص له كافر
والوعيد جار عليه

أجمع العلماء على أن من دعا على نبي من الأنبياء بالويل
أو بشيء من المكروه أنه يقتل بلا استتابة

الخوارج إذا خرجوا على الإمام العدل وشقوا عصي
المسلمين ونصبوا راية الخلاف أن قتالهم واجب، وأن
دماءهم هدر

ليس للزوج أن يمنع زوجته من أداء الفرائض اللازمة ١١/٢٥

صلح المرأة لزوجها ألا يفارقها وليس لها نفقة ولا قسم ٤٦/٢٥

إذا امتثلت المرأة للشهادة وجب عليها كشف وجهها ١٤٠/٢٥

لا يجوز للمرأة أن تظهر شيئاً من عوراتها لذي رحمها ١٦٣/٢٥

من طلق امرأته طاهرًا في طهر لم يمسه فيها أنه مطلق
للسنة

للزوج مراجعة زوجته إذا كانت مدخولاً بها قبل انقضاء
العدة، فإذا انقضت فهو كغيره

من طلق في طهر قد مسها فيه، لا يجبر على رجعة زوجته ١٧٩/٢٥

تزوج النبي ﷺ أسماء بنت النعمان بن أبي الجون بن
شراحيل

لا ترث المرأة زوجين في وقت واحد ٢٢٠/٢٥

من طلق زوجته المدخول بها طلاقاً يملك رجعتها، وهو
مريض أو صحيح، فمات أو ماتت قبل أن تنقضي عدتها،

أنهما يتوارثان، وأن من طلق زوجته وهو صحيح كل قرء طلقة، ثم مات أحدهما، ألا ميراث للحي منهما من الميت طلاق المعتوه لا يجوز وكذلك المجنون

٢٨٤/٢٥

٢٨٧

٢٩٤/٢٥

العجمي إذا طلق بلسانه وأراد الطلاق، لزمه

٣٠٩/٢٥

الرجل إذا لم يضر بالمرأة ولم يسئ إليها ولم تؤده من قبله، وأحبت فراقه، فإنه يحل له أن يأخذ منها كل ما افتدت به

٣٢٨/٢٥

المخاطب بالآية: ﴿وإن خفتم..﴾ الحاكم والأمراء، وأن قوله تعالى: ﴿إن يريدوا إصلاحا﴾ يعني أن الحكمين يكونان من أهل الرجل، والثاني من أهل المرأة إلا أن لا يوجد من أهلها من يصلح لذلك فيرسل من غيرهما، وأن الحكمين إذا اختلفا لم ينفذ قولهما. وأن قولهما نافذ في الجمع بينهما بغير توكيل من الزوجين

٣٢٩/٢٥

الطلاق بيد الزوج أو بيد من جعل ذلك إليه

٣٣٣/٢٥

الأمة إذا أعتقت تحت عبد فلها الخيار في البقاء معه أو مفارقتة

٣٣٦/٢٥

لا خيار لزوجة العنين إذا ذهبت العلة قبل أن يقضى بفراقه لها

٣٤٢/٢٥

جواز نكاح الكتابيات

٣٤٩/٢٥

إذا أسلمت المشركة وهاجرت إلى المسلمين فقد وقعت الفرقة بإسلامها بينها وبين زوجها الكافر

- الأمة إذا سبت تستبرئ بحيضة ٣٥٠/٢٥
- ثبات عقد نكاح المشركين وأنهما لو أسلما جميعًا في ٣٥٠/٢٥ -
- وقت واحد، أقرأ على نكاحهما ٣٥٧، ٣٥١
- كل يمين منعت جماعًا فهي إيلاء ٣٦٣/٢٥
- الفيء هو الجماع لمن لا عذر له، فإن كان له عذر فيجزئه ٣٦٩/٢٥
- فيئه بلسانه وقلبه
- من أفطر في صيام الكفارة متعمدًا من غير عذر يستأنف ٤١١/٢٥
- الصيام
- للأعمى اللعان ٤٥٣/٢٥
- وجوب المهر للمدخل بها ٤٨٢/٢٥
- يلحق ولد الملاعنة بأمه ولا يُدعى لأب ما دام الملاعن ٤٨٧/٢٥
- مقيمًا على نفيه عن نفسه بعد الالتعان، وأما إن هو أقر به
- يومًا فإنه يلحق به نسبه
- عدة اليائسة من الحيض لكبر ثلاثة أشهر وكذا الصغيرة ٤٩٩/٢٥
- الناكح في العدة يفسخ نكاحه ويفرق بينهما ٥٠٨/٢٥
- الرجعية تستحق السكنى والنفقة ٥١٥/٢٥
- المرء إذا طلق زوجته الحرة تطليقة واحدة أو تطليقتين أنه ٥٤٢/٢٥
- أحق برجعتها، حتى تنقضي عدتها وإن كرهت المرأة
- إذا راجع الزوج زوجته في عدتها فلا يلزمه شيء من ٥٤٣/٢٥
- أحكام النكاح، ويُسن الإشهاد فقط على ذلك
- أم الولد لا إحداد عليها إذا توفي عنها زوجها ٥٥٥/٢٥
- تمنع الحادة من الطيب والزينة ٥٧٦/٢٥

- ٢٠/٢٧ تحريم الخمر قليلها وكثيرها معلوم من الدين بالضرورة
- ٣٣/٢٧ لا يحل لمسلم بيعها (الخمر) ولا التجارة فيها
- ٣٩/٢٧ الآخر لا يسكر إلا بالأول فقد حرم الجميع بتوقيف الشارع
- ٥٦/٢٧ ما نقع ولم يطبخ بالنار وكان كثيره مسكرًا فهو خمر
- ٥٦/٢٧ إذا أسكر كثيره فقليله حرام
- ٥٦/٢٧ لا خلاف بين أهل الحديث والمعرفة أن هذا حديث منكر
- ٦٥/٢٧ وقال ابن أبي عاصم: لا اختلاف فيه أنه أخطأ، وهم فيه أبو الأحوص
- ٩٤/٢٧ قال ابن عبد البر: أجمع المسلمون على نجاسته وأنه كالدم والميتة ولحم الخنزير
- ٩٤/٢٧ يحد شاربها (الخمر) وإن لم يسكر
- ١٢٢/٢٧ قليل الخمر وكثيرها حرام
- ١٥٢
- ١٤١/٢٧ نقيع التمر وغيره ما لم يسكر فهو حلال شربه
- ٢٣١/٢٧ والشرب في أواني الذهب والفضة حرام
- ٣٠٥/٢٧ كراهة شكوى العبد ربه على ضرر ينزل به أو شدة تحدث به
- ٣٤٨/٢٧ والأطباء مجمعون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والعادة والزمن والغناء المتقدم والتدبير المألوف وقوة الطباع
- ٥٧٥/٢٧ وقد اتفقت الأئمة الخمسة على إخراجه
- ٥٤٢/٣٢ أجمع الفقهاء على أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما

هو عليه في الباطن

- النفقة على الأهل والعيال واجبة ١٦/٢٦ ، ٥٠
- وأجمعوا على إسقاط النفقة على أهل اليسار من الأولاد ١٨/٢٦
- أجر الرضاع على الزوج إذا خرجت المرأة من العدة ٣٣/٢٦
- المرأة إذا نشزت فلا نفقة لها ٣٨/٢٦
- الرجل إذا أعسر عن نفقة خادم امرأته فلا يفرق بينهما ٤٣/٢٦
- التسمية عند الطعام سنة مؤكدة في الابتداء ٧٦/٢٦
- الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة حرام ١٩٢/٢٦
- أضحية المحرم لا تجزئ عن الفدية والهدي ٣٠٠/٢٦
- السهم إذا أصاب الصيد فجرحه وأدهاه، وإن كان غير مقتل ٣٤٧/٢٦
- فجائز أكله
- قتل الكلب العقور ٣٥٩/٢٦
- أكل صيد الطير ٣٦٢/٢٦
- جواز أكل كلب الصيد المعلم ٣٧٧/٢٦
- إن انطلق كلب الصيد المعلم على صيد وأخذه ولم يرسله ٣٧٧/٢٦
- أحد، فلا يجوز له الأكل منه
- أجمعوا على جواز الصيد للاكتساب وطلب المعاش ٣٨٤/٢٦
- الجراد حلال أكله ٤١١/٢٦
- الماء مطهر لكل نجاسة من جميع أواني الشراب وغيرها ٤٢٠/٢٦
- التسمية على الأكل للتبرك لا مدخل فيها للذكاة بوجه من الوجوه ٤٥١/٢٦
- وأجمعوا أن تأويل الطعام في قوله تعالى: ﴿اليوم أحل لكم﴾ ٤٥٤/٢٦

الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم

حل لهم ﴿: ذبائهم﴾

٤٦٩/٢٦

يجوز في البقر الذبح والنحر

٤٨٨/٢٦

أجمعوا على حل لحم الدجاج

٤٩٠/٢٦

لو غذي حملاً أو جدياً بلبن كلبة أو خنزيرة فلا يحرم أكله

٥٠٠/٢٦

يجوز التضحية بالإبل والبقر والغنم

٥٣١/٢٦

يجوز بيع المسكة

٥٣٥/٢٦

يجوز أكل الأرنب

٥٤٩/٢٦

السمن الجامد إذا وقعت فيه ميتة فتلقى وما حولها ويؤكل

سائر

٥٩٥/٢٦

من ذبح أضحيته قبل الصلاة وكان ساكن مصر من

الأمصار أنه لا يجزئه ذبحه ذلك

٦٠٥/٢٦،

الجذع من الماعز لا يجزئ في الأضحية

٦٢٦

٦٠٩/٢٦

لا يجوز أن يضحي قبل طلوع الفجر يوم العيد

٦٦٨/٢٦

إطعام فقراء المسلمين من لحوم الأضاحي مباح

٥٠، ١٦/٢٦

النفقة على الأهل والعيال واجبة

١٨/٢٦

وأجمعوا على إسقاط النفقة على أهل اليسار من الأولاد

٣٣/٢٦

أجر الرضاع على الزوج إذا خرجت المرأة من العدة

٣٨/٢٦

المرأة إذا نشزت فلا نفقة لها

٤٣/٢٦

الرجل إذا أعسر عن نفقة خادم امرأته فلا يفرق بينهما

٧٦/٢٦

التسمية عند الطعام سنة مؤكدة في الأبتداء

- الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة حرام ١٩٢/٢٦
- أضحية المحرم لا تجزئ عن الفدية والهدي ٣٠٠/٢٦
- السهم إذا أصاب الصيد فجرمه وأدهاه، وإن كان غير مقتل ٣٤٧/٢٦
فجائز أكله
- قتل الكلب العقور ٣٥٩/٢٦
- أكل صيد الطير ٣٦٢/٢٦
- جواز أكل كلب الصيد المعلم ٣٧٧/٢٦
- إن انطلق كلب الصيد المعلم على صيد وأخذه ولم يرسله ٣٧٧/٢٦
أحد، فلا يجوز له الأكل منه
- أجمعوا على جواز الصيد للاكتساب وطلب المعاش ٣٨٤/٢٦
- الجراد حلال أكله ٤١١/٢٦
- الماء مطهر لكل نجاسة من جميع أواني الشراب وغيرها ٤٢٠/٢٦
- التسمية على الأكل للتبرك لا مدخل فيها للذكاة بوجه من الوجوه ٤٥١/٢٦
- وأجمعوا أن تأويل الطعام في قوله تعالى ﴿اليوم أحل لكم وطعامكم حل لهم﴾: ذبائحهم ٤٥٤/٢٦
- يجوز في البقر الذبح والنحر ٤٦٩/٢٦
- أجمعوا على حل لحم الدجاج ٤٨٨/٢٦
- لو غذي حملاً أو جدياً بلبن كلبة أو خنزيرة فلا يحرم أكله ٤٩٠/٢٦
- يجوز التضحية بالإبل والبقر والغنم ٥٠٠/٢٦
- يجوز بيع المسك ٥٣١/٢٦
- يجوز أكل الأرنب ٥٣٥/٢٦

السمن الجامد إذا وقعت فيه ميتة فتلقى وما حولها ويؤكل سائرُه

من ذبح أضحيته قبل الصلاة وكان ساكن مصر من الأمصار أنه لا يجزئه ذبحه ذلك

الجدع من الماعز لا يجزئ في الأضحية

٦٢٦

لا يجوز أن يضحي قبل طولع الفجر يوم العيد

إطعام فقراء المسلمين من لحوم الأضاحي مباح

٢٢/٢٩

مشروعية الاستئذان

٢٧/٢٩

للمرأة أن تبدي وجهها في الصلاة منها ويراه الغرباء

٣١/٢٩

الواحد يسلم على الجماعة، ولا يحتاج إلى تكريره على

عددِهم، وكذلك الرد

ابتداء السلام سنة، ورده فريضة ٣٢/٢٩

ولا خلاف بين أهل اللغة في أن ما يعرض فيه، وليس

بواحد

٥٨٦/٢٩

وفيه جواز المسابقة بالإبل،

٦٢٨/٢٩

الموكل بالنفخ في الصور هو إسرافيل

فهرس اللطائف والفوائد الفقهية

جزء / صفحة

المسألة

٦٤٧/٢

الشفاعة إلى ولاية الأمر فيما ليس بحرام..

٦٤٧/٢

الأمر بالتثبت وترك القطع بما لا يعلم.

٦٤٧/٢

الإمام يصرف الأموال في الصالح الأهم فالأهم.

٦٤٧/٢

المفضول ينبه الفاضل على ما يراه مصلحة..

٦٤٧/٢

المشار عليه يتأمل ما يشار به عليه..

٦٦٥/٢

وعظ الإمام وأصحاب الولايات رعاياهم.

٦٦٥/٢

مراجعة المتعلم العالم

٦٦٥/٢

تحريم كفران الحقوق والنعم.

٦٦٥/٢

التعذيب على جحد الإحسان والفضل.

٦٥٦/٢

شكر المنعم واجب.

٤٨١/٢

عبد الله بن عمرو له سبعمئة حديث.

٤٠٧/٢٩

الفرق بين الأمل والأمانى

٤١٤/٢٩

الأسنان أربعة

٥٢٢/٢٩

علامة الخوف من الله

٥٩٣/٣٢

من عقد على نفسه أو على غيره عقدًا لله تعالى فلا يجوز له حله.

٦١٤/٣٢

جواز العقوبة بالمال.

٦١٠/٢

وجوب قتال الكفار إذا طاقه المسلمون..

٦١٠/٢

وجوب قتال تاركي الصلاة أو الزكاة..

- ٦١١/٢ قتل تارك الصلاة عمدًا مع اعتقاده وجوبها.
- ٦١٢/٢ لو ترك صوم رمضان حبس ومنع الطعام والشراب نهارًا..
- ٦١٢/٢ لو منع الزكاة أخذت منه قهراً ويعزر على تركها..
- ٦١٢/٢ من أظهر الإسلام وفعل الأركان كففنا عنه..
- ٦١٥/٢ عدم تكفير أهل البدع..
- ٦٢٧/٢ دخول الجنة بسبب العمل والعمل برحمة الله.
- ٦٢٧/٢ في القيامة مواطن: موطن فيه سؤال وموطن ليس فيه.
- ٣٥٣، ٢١٢/٢ فقهاء المدينة السبعة
- ٢٥٨/٢ مشروعية اتخاذ الزاد ولا ينافي التوكل
- ٩/٤ خصوصية هذه الأمة بالوضوء
- ١٦٤ - ١٦٣/٥ الحكمة من اختيار الله عز وجل التراب للتميم
- (هامش)
- ١٥١/٥ اختصاص أمة الإسلام بالتميم دون غيرها من الأمم
- ١٦٧ - ١٦٥/٥ اختصاص أمة الإسلام بإحلال الغنائم لها
- (هامش)
- ٢٥٣/٥ الأجر على قدر الخشوع في الصلاة
- ٣١٤/٦ الحكمة من مشروعية الأذان بلا وحي
- ٣٢٥/٦ كيف يهرب الشيطان من الأذان ويدنو من الصلاة
- ٣٩٥/٦ الحكمة من وضع اليدين في الأذنين عند الأذن
- ٤٨٧/٦ الحكمة من النهي عن الصلاة بحضرة الطعام
- ٦١٠/٦ الصف من الرجال يكون أكثر من اثنين، ومن النساء
- واحدة

- الحكمة من رفع اليدين في الصلاة ٦ / ٦٢٩
- الحكمة من سنية اختيار سترة للمصلي ٦ / ٥٦
- الحكمة في تقديم الصلاة في العيد على الخطبة ٨ / ٩٥
- الحكمة في تحويل الرداء في الاستسقاء ٨ / ٢٣٥
- الحكمة في عدم تناول النبي عنقود العنب ٨ / ٣٤٣
- القصر في الخوف قصر هيئة وليس عددًا ٨ / ٣٤
- الحكمة في الفطر على تمرات، وكونه وترًا ٨ / ٧٧
- من فروض الكفاية معرفة أسماء أمهات المؤمنين وأكابر الصحابة ٢٠ / ١٨
- فضلت مكة المدينة من وجوه ٩ / ٢٣٧
- تعيين المسجد الذي أسس على التقوى ٩ / ٢٤٣
- الحكمة من رفع اليدين في الصلاة ٩ / ٣١٨
- الحكمة من النهي عن لطم الخدود دون غيره من الأعضاء ٩ / ٥٣٧
- الحكمة من الحث على الصبر لاسيما عند الصدمة الأولى ٩ / ٥٧٣
- يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال، وأنه إذا رأى ١١ / ٤١٢
- منكرًا فله أن يغيره بيده
- كان النبي ﷺ يترك العمل يحب أن يعمل به؛ لئلا يضيق على أمته ١١ / ٥٢٩
- صيد البر أكثر ما يكون توالده ومثواه في البر، وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه في الماء ١٢ / ٣٥٢

- الحكمة من إسقاط الصوم للحائض والمريض ٣٧٠/١٣
- الحكمة من استحباب الإفطار بالماء والتمر ٣٩٧/١٣
- الحكمة في كونه ﷺ لم يستكمل صيام شهر غير رمضان ٤٤٣/١٣
- الحكمة في النهي عن صيام يوم الفطر والنحر ٥٠٩/١٣
- فضل يوم عاشوراء ٥٣٩/١٣
- علة عدم خروج النبي في اليوم الرابع في صلاة التراويح ٥٦٧/١٣
- الحكمة في إخفاء ليلة القدر ٦٠١/١٣
- الجوار والاعتكاف هل هما واحد؟ ٦٢٢/١٣
- لما كانت الخمر مباحة كان ما تولد من شربها لا يلزم فيه عقوبة ٣٧٨/١٨
- سبب عدم ميراث الأنبياء ٣٨٥/١٨
- الحكمة في تحريم قبول الصدقة للأنبياء ٣٨٥/١٨
- الحكمة في أن من ملك بضع امرأة ولم يبين بها لا يخرج للجهاد ٤٤١/١٨
- اختصاص أهل الحديبية بغنائم خيبر ٤٨٨/١٨
- علة تحريم الحمر الأهلية ٥٥٤/١٨
- المؤمنون سبعة: إمام وحر وحررة وعبد وصبي يعقل ٦١٤/١٨
- ومجنون وكافر
- مقدار نواة الذهب ٢١ - ٢٠/١٤
- ويتعفف بذلك عما يبذل له من المال وغيره ٣١/١٤
- بركة التجارة والمؤاخاة على التعاون في أمر الله تعالى ٣١/١٤
- أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة، وأيها أطيب؟ ١٢٧/١٤

- المكيال مكيال أهل المدينة، والميزان ميزان أهل مكة ٣٠٨/١٤
- الحكمة من المنام والرؤى ١١٦/٣٢
- الحكمة من أن جر الثوب في الدنيا حرام وفي النوم ١٨٤/٣٢
- حسن
- الحكمة في التشديد علي الكاذب في الحلم دون غيره ٢٤٦/٣٢
- الحكمة من التفل ثلاثاً عند رؤية ما يكره ٢٥٠/٣٢
- الفرق بين أخذ الأجر على الرقية بالقرآن وأخذ الأجر ٨٩، ٨٨/١٥
- على تعليم القرآن
- جواز لبس النعال لزائر القبور الماشي بين ظهرانيها ٣٣/١٠
- سؤال موسى الدنو من الأرض المقدسة لمجاورة الأنبياء ٤٦/١٠
- والصالحين في الممات كما في الحياة
- لا تأكل الأرض لحوم الشهداء ٧٥ - ٦٦/١٠
- للإمام أن يعمل نفسه في أمور الدين ومصالح المسلمين ١١١/١٠
- الثبت في أهل التهم، وأن لا تستباح الدعاء إلا بيقين ١١١/١٠
- الحرص على مجاورة الموتى الصالحين في قبورهم ١٩٠/١٠
- آداب النفقة، فرائض وسنن خمس ٣٢٤/١٠
- قول الرجل فتاي وفتاتي وعبد وأمتي ٤٥٢/١٠
- أيهما أسوأ: الفقير أو المسكين؟! ٥٠٩/١٠
- مم يخرج المسك؟ ٥٩٦/١٠
- مم يكون اللؤلؤ؟ ٥٩٨/١٠
- أول لعان في الإسلام ٢٨/٢٣
- أول من يدعى إلى الجنة من شهداء هذه الأمة ٩٢/٢٣

- هل كان تخيره لزوجاته تخيرًا بين الدنيا والآخرة؟ ١١٨/٢٣
- تعيين الواهبة نفسها للنبي ﷺ ١٢٦/٢٣
- هل يحرم على النبي ﷺ طلاق من اختارته؟ ١٢٩ / ٢٣
- حقيقة صلة الرحم ٢٤٢/٢٣
- أول صنم عبد ٤٥٩/٢٣
- تبكيت من تنطع وجاء بغير ما في كتاب لله وغير ما في سنة رسوله ٥٧ / ٣٣
- ما طهره الماء جاز الانتفاع به ٢٧/١٦
- الفرق بين التخير والتملك في الطلاق ٢٣٤/٢٥
- هل هناك خمر من غير عصير العنب؟! ١٠٠ ، ٤٢/٢٧
- أول من أحل المسكر ٥٧/٢٧
- ما هو الفضيخ؟ ٩٩/٢٧
- حكمة النهي عن شرب الخلط ١٦١/٢٧
- هل أكل اللذيذ من الطعام والشراب ينافي الزهد ١٧٨/٢٧
- الحكمة من شرب الماء البارد ١٨١/٢٧
- سبب النهي عن الشرب قائمًا ١٩٨/٢٧
- يد المتصدق أفضل من يد المتصدق عليه ٣٠٩/٢٧
- الجمع بين قوله ﷺ: ((لن يدخل أحدًا عمله الجنة)) وبين قوله تعالى: ﴿ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾ ٣٢١/٢٧
- فوائد العسل ٣٥٠/٢٧
- فوائد الحجامة ٣٩٢/٢٧
- حسد العين ٤٠٠/٢٧

- منافع الإثم ٤١٧/٢٧
- سبب تسمية الجذام بذلك ٤٢٧/٢٧
- حكمة النهي عن الدخول أو الخروج من الأرض ٤٦٧/٢٧
- الموبوءة
- الفرق بين الفأل والطيرة ٥٠٦/٢٧
- أول من اعتم من العرب ٦٢٠/٢٧
- الفرق بين الأمل والأمانى ٤٠٧/٢٩
- الأسنان أربعة ٤١٤/٢٩
- علامة الخوف من الله ٥٢٢/٢٩
- من عقد على نفسه أو على غيره عقدًا لله تعالى فلا يجوز له حله ٥٩٣/٣٢
- جواز العقوبة بالمال ٦١٤/٣٢
- عبد الله بن زمعة... هو من الأفراد ٤٣/٢٥
- يونس بن جبير الباهلي... وليس للبخاري عنده غيره ٢٠٤/٢٥
- أخذ الأجرة على أعمال البر ٣٩٧/١٨
- مدح الإنسان في وجهه لمصلحة إذا انتفت الفتنة ٢٨٠/٢
- جواز تزكية الرجل بما فيه من الخير ٢٩٩/٢
- إذا أصاب المرء أمر مهم له أن يحدث بذلك أهله ٣٣٤/٢
- جواز خروج المرأة مع زوجها ٣٣٤/٢
- تقديم صاحب الحسب في أمور المسلمين ومهمات الدين والدنيا ٤١٣ /٢
- منع ابتداء الكافر من السلام ٤١٩ /٢

- ٤٢٢ / ٢ استحباب البلاغة والإيجاز
- ٥٦٦ / ٢ فضل العزلة في أيام الفتن
- ٥٧٦ / ٢ القصد في العبادة وملازمة ما يمكن الدوام عليه
- ٥٧٦ / ٢ الصالح لا ينبغي أن يترك جده اعتمادًا على صلاحه
- ٥٧٦ / ٢ له أن يخبر بحاله إذا دعت إليه حاجة
- ٥٧٦ / ٢ الغضب عند رد أمر الشرع
- ٦٠٢ / ٢ تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عنها
- ٢٥١ / ١١ طاعة الإمام إنما تجب في المعروف
- ٣٦٢ / ١١ يجب على العالم، والرجل الفاضل اجتناب مواضع الباطل، وأن لا يشهد مجالس الزور، ويتزه نفسه عن ذلك
- ٤٦٥ / ١١ يكره استعمال ماء زمزم في نجاسة
- ٥٢٨ / ١١ الأكل والشرب في المحافل مباح، إذا كان لتبيين معنى، أو دعت إليه ضرورة
- ٥٣٦ / ١١ لا يؤخذ على الرجل الفاضل في مشيه إلى السلطان الجائر فيما يحتاج إليه
- ٢٧٤ / ١٨ إطعام الجائع فرض على الكفاية...
- ١٤٧ / ١٤ نصيحة المسلم للمسلم واجبة
- ١١١ / ١٠ جواز التجسس على من يخشى منه فساد الدين والدنيا
- ١٩١ / ١٠ مدح الرجل في وجهه بما هو حق لا يذم المادح به
- ١٩١ / ١٠ الرجل الفاضل ينبغي أن يخاف على نفسه ولا يثق بعمله
- ٢٦٤ / ١٠ الرياء يبطل الصدقة وجميع الأعمال
- ٣٦١ / ٢ استحباب مدارس القرآن وغيره من العلوم الشرعية

- استحباب تصدير الكتب بالبسملة ٤١٥/٢
- السنة في المكاتبات والرسائل بين الناس أن يبدأ الكاتب ٤١٦/٢
بنفسه
- إشاعة العالم الثناء على الفاضل إذا لم يخش فتنة ٦٠٢ /٢
- ينبغي تأنيس من حصلت له مخافة من أمره وتبشيره ٢٨٠/٢
- جواز ذكر العاهة التي بالشخص ولا يكون ذلك غيبة ٢٨٦/٢
- يستحب للمعلم أن يمثل للمتعلم بالفعل ٣٤٨/٢
- جواز الحكم بالعادة ٣٣٤/٢
- المرء إذا وقع له واقع له أن يسأل عنه أهل العلم والنهي ٣٣٤/٢
- معنى الوجوب ٣٥٠/٧
- ابتداء العالم بالفتيا قبل أن يسأل عنها ٥٣٧/١١
- اتباع الشارع هي السنة، وإن كان في المسألة أوجه جائز ٥٣٧/١١
غيرهما
- فتوى التلميذ بحضرة أستاذه عند السلطان وغيره ٥٣٧/١١
- اختيار القول في الفتوى بالأحوط في النوازل والحوادث ٥٨/١٤
- المحتملة للتحليل الذي لا يقف على حلالها وحرامها؛
لاشتباه أسبابها
- من ادعى شيئاً فعليه أن يأتي بالدليل ٣٣٤/٢
- صاحب الواقعة أولى بذكرها من غيره ٣٣٥/٢
- شهادة العدو على عدوه لا تسمع لاحتمال الكذب ٣٩٠ /٢
- الفهم بالإشارة والنظر ٥٣٧/١١
- للإمام القيم بأمور المسلمين أن يحملهم في أموالهم على ١٩١/١٦

ما فيه صلاحهم، ويرد في أفعالهم ما فيه مضرة لهم

٥٣٦/١١

جواز تأمير الأدون على الأفضل والأعلم

٥٣٧/١١

يجب على الأمير أن يعمل في الدين بقول أهل العلم،

ويعير إلى رأيهم

١٩١/١٠

مباح للخليفة أن لا يستخلف على المسلمين ويترك الأمر

شورى

٣٣٤/٢

جواز الحلف على العادة المجرة على العباد

٥١٩ / ٢

جواز الحلف من غير استحلاف إذا كان لمهم

٣١

٢٢/١٤

الحث على العمل والتكسب

١٩٨

١٠٢/١٦

الشركة في الفروج - ما يباح فيه الشركة

٤١٩ / ٢

جواز معاملة الكفار بالدراهم المنقوش فيها اسم الله

للضرورة

١٤/١٠

لو ظهرت إمارات التلويث من انتفاخ الميت وشبهه لم

يدخل المسجد

٢٠/١٠

إثبات الصلاة على النفساء وإن كانت شهيدة

٢٠/١٠

موقف الإمام والمأموم من الجنابة

٢١/١٠

التكبير في صلاة الجنابة

٦١ ، ٦٠/١٠

تقديم صاحب القرآن في الدفن ثم الأكبر سنًا

٦١/١٠

إذا دُفن اثنان في قبر، لا يُجعل بينهما حاجز من تراب

١٤٠/١٠

ترك الصلاة على معلن الكفر

١٤٠/١٠

الصلاة على المنافقين

- ذكر شرار الموتى بما كان فيهم وغيبة المسلم الفاسق ٢٠٨، ٢٠٧/١٠
- الهجرة فرض على كل مسلم قبل الهجرة ٣٩٦/٢
- دعاء الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم ٤٢١/٢
- جواز المسافرة إلى أرض الكفار ٤٢١/٢
- جواز البعث إليهم بالآية من القرآن ٤٢١/٢
- حكم الجهاد ٤٥٩/٢
- من أخذ من المقاسم بغير قسم الإمام له فقد تخوض في مال الله ٤٣١/١٨
- الحكم في الأسرى ٥٠٢/١٨
- إذا التقى الزحفان فلا سلب للقاتل ٥٢٢/١٨
- متى يستحق القاتل السلب؟ ٥٢٣/١٨
- لا يحكم بإسلام الكافر إلا بالنطق بالشهادتين ٢٢١/١٠
- الحكمة في الجمع بين كل أربع ركعات في التراويح والقيام ١١٢/٩
- النيابة في الحج ٢٥ - ٢٤/١١
- ما يباح للمحرم ٤١/١١
- مندوبات الإحرام ١٢٠/١١
- اختلاف العلماء في إهلاله ﷺ هل كان مطلقاً أو معيناً، وإذا كان معيناً، فهل كان إفراداً أو تمتعاً أو قراناً؟ ١٧٠/١١
- الطهارة في الطواف ١٩٢ - ١٩١/١١
- وجوه الإحرام ١٩٢/١١
- حكم الطواف ٣٩٥/١١

٤١٢ ، ٤١١/١١	ما يندب عند طوافه
٥٢٩/١١	يستحب صوم ثامن ذي الحجة وهو يروم التروية؛ احتياطاً
	لعرفة
٥٤٣ - ٥٤٢/١١	خطب الحج أربع
٣٧٠/٣١	إقامة الحدود تقتصر على الحاكم وليس للناس أن يقتص
	بعضهم من بعض
٢١٨/١٠	من منع الزكاة بخلاً أخذت قهراً وعُزِّر، وإن نصب
	الحرب دونها قوتل
٢٢٢/١٠	ليس في المال حق سوى الزكاة
٣٧٣/١٠	إذا وجب عليه سن في الزكاة فلم يجد، يأخذ غيره؟
٤٢٢ / ٢	مس المحدث والكافر كتاباً فيه آية أو آيات يسيرة
٩/٤	الوضوء لكل صلاة
١٢/٤	تنويع النبي ﷺ وضوءه من باب التخيير
١٩ ، ١٨/٤	تعريف الحدث
٢١/٤	شروط الطهارة
٢٢/٤ (حاشية)	خمسة أقوال في أحوال فاقد الطهورين منظومة شعراً
٥٨/٤	مبطلان الوضوء
٧١ ، ٦٨ / ٤	فضل الوضوء
٥٧٠/٤	التشيف بعد الوضوء
٣٠٨ - ٣٠٧/٥	معنى اشتمال الصماء
٣٠٩ - ٣٠٨/٥	معنى الاحتباء
٣٥٣/٦	أذان الأعمى

- الفجر الصادق والكاذب ٣٦٤ / ٦
- الخضر في الصلاة ٣١٩ / ٩
- الصلاة خلف الفاجر من الولاة ٥٣٦ / ١١
- حكم الوتر ٢٢١ / ١٠
- الصلاة عند القدوم من السفر ٣٥٦ / ١٨
- استحباب إكثار قراءة القرآن في رمضان... ٣٦٢ / ٢
- تكرار القرآن أفضل من التسبيح والأذكار ٣٦٢ / ٢
- المستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر كالمحدث - ٢٩١ / ٤
- حدث أصغر -
- المسح على الخفين ٣٥٥ / ٤ ، ٣٥٦
- ٣٥٧ (حاشية)
- متى يحكم للطفل بطهارة بوله؟ ٤١٠ / ٤
- الجنابة حدث حكمي وليست بحدث عيني ٥٧٨ / ٤
- النجاسة إذا لم تكن عيناً في الأجسام لا يضر ما يطرأ ٦٤٧ / ٤
- عليها في وصفها
- صفة غسل المرأة من الحيض ٨٣ / ٥
- جواز مكاتبة الكفار ٤١٤ / ٢
- الرجل العالم قد يوجد عند من هو دونه في العلم ما ليس عنده، إذا كان طريق ذلك العلم السمع ٨٣ / ١٤
- الحث على طلب العلم ٨٧ / ١٤
- من مناقب الصديق رضي الله عنه ٢١٩ / ١٠
- وافق عمر ربه في أحد عشر موضعاً تلاوة ومعنى ١٢١ / ٤

٣٣٤/٢	حكم التداوي
٥١٧/١٤	العادة محكمة
٤٦/٤	الشك لا يرفع اليقين
٢٢٩/٤	رفع الملكية عند الضرورة وحاجة الناس
١٩٣/١٠	يجوز للفاضل الميل في المحبة إلى بعض أهله إذا عدل
	في النفقة والقسمة
٤١٥/١٦	الشرط عند الهبة
٥٢٩/١١	جواز قبول هدية النساء، من غير سؤالها أمن مالها أم من
	مال زوجها إذا كان في قدر لا يتشاح الناس فيه